التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

في تصفية الإرث الاستعماريّ: اعتذار أم استثمار.؟؟

فرنسا معيبة وعنصرية ورئيسها يعترف...

التحرير — الاحد 30 شوال 1441 هـ الموافق لـ 21 جوان 2020 م العدد 296 الثمن 700م

"الفخفاخ" يخاتل ويتوعد

ليبيا بين مطرقة الإستعمار وسندان العملاء

مفاوضات من أجل سد النهض أم من أجل مجرد التفاوض؟!

الغرب يأكل أصنامه فهل يتعظ المسلمون؟

كلمة العدد

«الفخفاخ» يخاتل ويتوعد

عصفت الثورة بعرش «بن علي» وأربكت النظام الديمقراطي الوضعي وشياطينه. وكانت قاب قوسين أو أدنى من قلعه ونسف بنيانه بالكامل. ولكن وفي غفلة من جميع من ثاروا على المخلوع امتدت إليه الأيادي المرتعشة وانتشلته وأنقذت إرثه البغيض من التلاشي والاضمحلال بعد أن استغل أصحابها حسن ظن الناس بهم، فاستمرّ النّظام يواصل الضغط على رقابنا يكتم أنفاسنا، وحلّت الوجوه «الجديدة» محلّ القديمة تكرّس نفسها أداة يستعملها المستعمر في سلخنا وتقطيع أوصالنا.

مضى عقد تقريبا على فرار «بن علي» وما زال المستعمر يجوس خلال ديارنا. بعد أن استبد بالناس وهم اسمه التغيير عبر صناديق الانتخابات الديمقراطية. كل حكومة تأتي تلعن سابقتها وتوغل في الارتهان للمستعمر وتسارع في تحقيق أطماعه وتعمل كل ما في وسعها ليحكم قبضته على البلاد ومقدراتها عبر أذرعه ومؤسساته الناهبة بزعامة صندوق النقد الدولي. أنهكوها وأهلها بالاقتراض وأثقلوا كاهلها بالديون إلى أن خارت قواها ولم تعد قادرة على النهوض. ولما ملأ أنينها الأرجاء ولم يعد بمقدورهم التستر على إجرامهم في حقها، لبسوا ثوب الناصحين وتبرؤا مما اقترفت أيديهم، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فقد راحوا يحملون المفقرين والمعطلين عن العمل والجياع مسؤولية فقرهم وبطالتهم وجوعهم ثم يهددونهم بما هو أشد وأمر إن لم يقفوا لتونس، ويبشرونهم بمزيد من الألم والوجع، وتصبح املاءات صندوق النقد الدولي إصلاحات موجعة على الجميع تحملها دون تأفف ولا تذمر.. فعلها رئيس الحكومة السابق «يوسف الشاهد» والذي سبق له أن عمل في السفارة الأمريكية بتونس ومن قبله «المهدي جمعة» الوافد علينا من شركة «طوطال» الفرنسية فهو أول من بشرنا بمزيد من الألم، وها هو رئيس الحكومة الحالي (الحامل لجنسيّة فرنسا) «لياس الفخفاخ» يسير على نهج من سبقه.

ففي حوار له مع إحدى القنوات الخاصة لم يشذّ عمن ترأسوا الحكومات السّابقة :

- أخبرنا -كأننا لا نعلم- أن الوضع الاقتصادي بلغ مرحلة خطيرة جدا وأن وضعية المالية للبلاد حرجة جدا. أبدع في وصف واقع البلاد وأطنب في الوصف وكأنه غير معني بتقديم الحلول وطرح البدائل لما هو موجود. ومن أين له أن يقدم الحل فهو سليل نظام امتص دماءنا طيلة ستة عقود ولولا أنّ الثورة فاجأتهم جميعا ولولا أنّ بن علي هلك وقبر لقال أن تونس انتهت للتو من ترسيم اسمها في سجل الدول المتقدّمة . وذات سيادة مطلقة على ثرواتها وقراراتها، وأن شعبها يشكو من تخمة التقدم العلمي والتطور التكنلوجي.

- هذا وبعد أن أنهى «الياس الفخفاخ» الفصل الأول والذي حمل عنوان اللطمية، شرع في الفصل الثاني وقد خصصه للدجل والمخاتلة حين قال: «إن الحكومة قررت عدم اللجوء إلى التداين الخارجي والتعويل على موارد الدولة الخاصة» هكذا فجأة استجابت حكومة «الفخفاخ» إلى أحد أهم المطالب وهو الكف عن استجداء مؤسسات القوى الاستعمارية ثم الخنوع لإملاءاتها وشروطها القاسمة للظهر. فهل «الفخفاخ» جادّ فيما أعلنه؟ هل ستخالف الحكومة الحالية مسار كل الحكومات منذ عهد «بورقيبة» إلى اليوم؟ هل ستترفّع الحكومة عن التذلل على أعتاب صندوق النقد الدولي وباقي أذرع الاستعمار؟ هل يعني هذا أنّها ستستردّ ثروات البلد وأمواله المنهوبة؟.. وهل كلام الفخفاخ نابع عن إرادة وعن اقتناع بوجوب عدم الارتهان للخارج والاعتماد على مواردنا وثرواتنا بعد المحافظة عليها وعدم جعلها ملكا مشاعا يتصرف فيه المستعمر متى شاء وكيف ما يشاء؟

إنّ المتابع لسير الأحداث لا يرى أنّ الحكومة ولا رئيس الدّولة ساعين في استرداد سيادة البلاد ولا ثرواتها، فسيل التدخّلات الخارجيّة وخاصّة من الدّول الاستعماريّة يتعاظم، ولم تترك هذه القوى قضيّة من قضايانا إلا وتدخّلت فيها، ولم يترك المسؤولون ملفّا حسّاسا إلا أطلعوا عليه سفيرة بريطانيا، و«زوّار» صندوق النّقد والبنك العالميين.

ممّا يعني أنّ ما أعلنه رئيس الحكومة لا يعدو أن يكون تنويعا في الخطاب خداعا ومخاتلة. والحقيقة (المرّة) أنّ رئيس الحكومة لا يملك القرار أصلا وبخاصّة في الأمور الاقتصاديّة إلا بضوء أخضر من المانحين الدوليين الذين أملوا عليه تعبئة الموارد الماليّة للدّولة من جيوب الأثرياء، بالاقتراض منهم وهو من الطّلبات القديمة للهيئات الماليّة الدوليّة، (وقد لجأت إليه تونس 3 مرّات من قبل مرّتين قبل الثورة ومرّة بعدها وتكون هذه المرّة الثانية بعد الثورة) ولا يملك هذا الفخفاخ «المسكين» إلا الانصياع التام. ولتمرير هذا القرار «جدّد» الفخفاخ لغة الخطاب وأراد بكلامه عن الاعراض عن سياسة التّداين سحب البساط من الذين ينتقدون سياسة التّداين، ويظنّ هذا «الفخفاخ» أنّه بذلك يخدعنا.

وفاته أنّ الإقلاع عن سياسة التّداين ليس مجرّد كلمة تُقال في الإعلام، بل هي استراتيجيّة لها أهداف وتوضع لها الخطط، أقلّها أن يُعلن عن سياسة أخرى بديلة، هذا بعد أن يكون قد عالج ما كرّسه التّداين من كوارث ومصائب.

فأين تدقيق الدّيون السابقة؟ وهل سيوقف هذا الفخفاخ تسديد تلك الدّيون إلى حين إتمام التدقيق؟ وهل طلب تأجيل سداد ديون العام الحالي (مع العلم أنّ قانونهم الدّولي يسمح بذلك دون أن تُعدّ من قبيل إعادة جدولة الدّيون)؟ كلّ هذه الأسئلة جوابها سلبي، فالفخفاخ ماض في سياسة التّداين وماض في تطبيق ما يملى عليه من وراء البحار.

رئيس الحكومة الحالي حاول أن يسوق لحكومته بخطاب «مغاير» لصورة أراد أن يراها النّاس مغايرة، وأراد أن يتقمص دور الحريص على مصلحة البلاد لكن فاقد الشيء لا يعطيه، ولا يمكن لسليل النظام الديمقراطي أن يقدم الدواء الناجع لعلل استوطنت البلاد منذ أن جيء بـ«بورقيبة» ليؤسّس لتبعيّة تونس لأوروبا وليرسّخ وصاية القوى الاستعمارية وتكون على الدوام (شأنها شأن سائر بلاد المسلمين) عرضة لسطوة تلك القوى بضمانة نظام ديمقراطي وضعي لا يخرج نباته إلا نكدا، يقوم عليه أشباه حكّام أمثلهم طريقة من يقدر على الدجل والمخاتلة..

أ.حسن نوير

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

في تصفية الإرث الاستعماريّ: اعتذار أم استثمار..؟؟

مؤخّرا وفي أجواء مشحونة بالمناورات السياسيّة، طفت على سطح الأحداث في تونس مسألة الاعتذار عن الإرث الاستعماريّ: فقد تقدّمت كتلة ائتلاف الكرامة في البرلمان بلائحة في شكل بيان سياسي باسم مجلس النوّاب تطالب فيها فرنسا بالاعتذار عن جرائم الاحتلال المقترفة في حق تونس والتونسيين طيلة أكثر من سبعة عقود من الاستعمار وتقديم تعويضات للدّولة التونسية وللضحايا التونسيين بالإضافة إلى نشر الأرشيف الاستعماري الذي تكتّمت عنه فرنسا وامتنعت إلى يوم الناس هذا عن عرضه للعموم أو حتى للبحث العلمي..وقد انطلقت صباح الثلاثاء 09/06/2020 فعاليات الجلسة العامّة لمجلس نوّاب الشعب للنظر في اللاّئحة حيث عدّد سيف الدين مخلوف رئيس الكتلة بعض الجرائم المرتكبة ضدّ الشعب التونسي طيلة الحقبة الاستعمارية والتي تواصلت حتى بُعيد الاستقلال، كما تحدّث عمّا أسماه (حقّ الاعتذار) بوصفه مطلبًا حضاريًا نبيلاً طالبت به كل الشعوب المضطهدة بمن فيهم الفرنسيّون أنفسهم الذين طالبوا به ألمانيا مرّتين.. وذكّر مخلوف بمجزرة بنزرت (معركة الجلاء) التي ذهب ضحيّتها مئات المدنيّين الأبرياء مستغربًا من تخصيص شريان رئيسي بالعاصمة باسم مقترفها (شارل دي قول)..وقد تواصلت الجلسة إلى فجر الأربعاء على امتداد أكثر من (16) ساعة من النقاشات تجشّأ خلالها (نوائب) الشعب بما انطوت عليه مجارير أضغانهم من رخص وذلّ وعمالة وانبطاحيّة وعداء للهويّة، على غرار (سالم لبيض) الذي حوّل طلب الاعتذار إلى تركيا (لأن الاحتلال العثماني هو من أوصل تونس إلى الحماية) أو (عبير موسي) التي ألحّت على وجوب المحافظة على علاقاتنا بفرنسا (لأن لنا معها فائضًا تجاريًا وتستوعب قرابة المليون عامل تونسي) أو (علي لعريّض) الذي اعتبر اللاّئحة (مضرّة بالمصالح العليا لتونس)..وقد تجاوزت التفاعلات أسوار البرلمان لتؤثّث البلاتوات التلفزية والإذاعية بما هو أقذع وأقذر لاسيّما على ألسنة فلول الدّساترة والتجمّعيين وبقايا (الحركي وحزب فليان القمل) الذين برهنوا بصفاقة عجيبة أنّهم فرنسيّون أكثر من فرنسا نفسها، على غرار وزير خارجيّة الباجي قائد السبسي (أحمد ونيّس) الذي اعتبر فرنسا الاستعمارية وما اقترفته من فظاعات بمثابة الأمّ الرّؤوم التي تُربّي ابنها التونسي غير الرّاشد وعلينا أن نردّ لها جميلها (فرانسا كيف كنّا في الجهل والتخلّف ربّاتنا وثقّفتنا وردّتنا دولة)..؟؟ وكما كان منتظرًا فقد أسقط البرلمان لائحة الاعتذار تلك بالضّربة القاضية وبشبه إجماع والشّيء من مأتاه لا يُستغربُ :فما كان للاستعمار أن ينجح - بصرف النّظر عن موازين القوى - لو لم يكن في جزء من مكوّنات الشّعب المستعمَر قابليّة الخضوع للاستعمار..

رمزيّات خطيرة

ممّا لا شكّ فيه أن الذين تواطؤوا على إسقاط لائحة طلب الاعتذار من فرنسا قد أجرموا في حق تونس وشعبها وثقافتها وعقيدتها وكرامتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها ودماء شهدائها: فبصرف النظر عمّن يقف وراء اللاّئحة والغايات السياسيّة المشبوهة الكامنة وراءها، ولو ضربنا صفحًا عن طابعها الشّكلي وارتجاليّتها وضبابيّتها وسطحيّتها وما اعتراها من ثغرات - شكلاً وتوقيتًا ومضمونًا ومفعولاً وغاية - فإنّ لهذه اللاّئحة - شئنا أم أبينا - بُعدًا رمزيًا يضع كرامة الشّعب التونسي وشرفه في الميزان: فإسقاطها - بأي شكل ولأي سبب - يعني واقعيًا وعمليًا أن الشعب التونسي المسلم الأبيّ الذي ديست كرامته وانتُهكت أعراضه وامتهنت مقدّساته ومُسخت هويّته وصودرت ثرواته طيلة أكثر من سبعة عقود فقد خلالها خيرة أبنائه وعانى من التشريد والتجهيل والتجويع، أن هذا الشعب قد فقد بوصلته العقائدية وتاه عن مركز تنبّهه الحضاري واستحال جثّة بلا روح فضرب صفحًا عن هذه المظالم والجرائم في حقّه واستكان إلى جلاّده وركن إلى ظالمه وذاب فيه وفقد أي إحساس بالعزّة والكرامة والسؤدد ورضي بالذل والهوان واعتبر كل تلك الفظاعات من باب (الحماية والترشيد والتأهيل) واستحال عرّابًا للاستعمار وناطورًا على (حقّه في ثرواتنا)..ناهيك وأن الصّحافة الفرنسية تلقّفت خبر سقوط اللاّئحة باحتفاء مبالغ فيه وأوّلته التّأويل السالف حيث علّقت جريدة (لوفيغارو) في صفحتها الأولى (التونسيّون يرفضون مطالبة فرنسا بالاعتذار) وهذه لعمري كبيرة في حقّ تونس القيروان والزّيتونة وشعبها أحفاد العبادلة والفاتحين: فالاحتلال الفرنسيّ الصليبيّ الاستعماريّ وإرثه المشين ارتبط في الضّمير الجمعيّ للتونسيّين بالدّم والمجازر المروّعة وبالسّعي المحموم لطمس الهويّة عبر الفرنسة والتنصير والتجنيس بما يؤكّد هذا الاعتذار ويضاعف من رمزيّته لاسيّما مع المواقف الفرنسيّة المتصلّبة: فرغم أنّها كانت أوّل من طالب ألمانيا بالاعتذار والتّعويض لليهود عن أسطورة (الهولوكوست) وأوّل من طالب تركيا بالاعتذار والتّعويض للأرمن عن مذابح وهميّة إلاّ أنّها امتنعت عن الاعتراف بجرائمها الثّابتة والموثّقة بالصّوت والصّورة في مستعمراتها - لاسيّما الجزائر - بل عمدت بمنتهى الفظاظة إلى عكس الهجوم واستصدار قانون 23/02/2005 الذي يكرّس نظريّة (الجوانب الإيجابيّة للاستعمار)..ورغم أنّها لم تتورّع عن مطالبة تونس بتعويضات ماليّة ضخمة عن المنشآت التي خلّفتها في البلاد والأراضي التي استصلحتها والأموال التي صرفتها أثناء الحقبة الاستعماريّة (هكذا ؟؟) إلاّ أنّها استكثرت هذه الأيّام على الشّعب التونسيّ مجرّد اعتذار شكليّ يجعلها في حلّ من جرائمها البشعة تجاهه..بل إنّ (مارين لوبان) رئيسة الجبهة الوطنيّة الفرنسيّة لم تتورّع عن تهديد سيف الدّين مخلوف بضرب تونس بالقنبلة النوويّة في حال أصرّ بجديّة على تحريك ملفّ الثروات المنهوبة من طرف فرنسا..

في آلية الاعتذار

هل يمكن لاعتذار مهما كان رسميًا وصادقا وحارًا أن يضمّد جراح 75 سنة من ذاكرة الشّعب التونسيّ..؟؟ هل يمكن لتعويض ماديّ أيًا كان حجمه وقيمته أن يسدّد فاتورة قرن إلاّ ربع من النّهب والاستغلال والمسخ والتّقتيل..؟؟ وعلى فرض تحقّق هذا الاعتذار في مفعوله الرّجعي التّاريخيّ (الحقبة الاستعماريّة) فمن يضع حدًا للجرائم الحاليّة للاستعمار في تبعاته السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وتواصله بأشكاله الجديدة..؟؟ للإجابة عن هذه التساؤلات لا بدّ من الوقوف على آلية الاعتذار نفسها - ماهية ومفعولا وغايات وتبعات - فقد عرفت السياسة الدولية إثر الحرب الكونية الثانية آلية جديدة في التعامل بين الدول والشعوب التي تتقاسم ماضيًا استعماريًا أو عبوديًا مشتركًا وهي آلية الاعتذار، وتتجسّد وفق المعادلة التالية: الاعتراف فالتعويض المادي ثم رد الاعتبار وفتح صفحة جديدة..وكان واضحًا أنّ هذه الحركة تتنزّل في إطار سعي القوى المنتصرة في الحرب إلى تصفية الإرث الاستعماري التقليدي قبل وراثته ثمّ إزاحة المعوقات والمنغّصات من أمام استقرار العالم بصورته المحدّدة في بنود ويلسن والمفروضة في مؤتمر يالطا حدودًا ونفوذًا وأيديولوجية..أما باكورة هذه الآلية فهو الاعتذار الألماني لليهود الذي توسّع فيما بعد ليغطّي أوروبا، ثم اعتُمدت لرأب الصّدع بين ثنائيات أخرى من قبيل: اليابان/أمريكا - السود/البيض في جنوب إفريقيا - إيطاليا/ليبيا دون أن ننسى مسرحيّة الاعتذار الأمريكي لأحفاد العبيد..ولئن أظهرت بعض الدول ليونة في الانصياع لهذه الآلية على غرار إيطاليا التي قدّمت تعويضات مالية، وجنوب إفريقيا التي تخلّت عن نظام الفصل العنصريّ (الأبارتايد)، فإن دولاً أخرى استكثرت على مستعمراتها السابقة مجرّد حركة رمزية عن سنوات الإذلال والاستغلال والمآسي التي كابدتها تحت نيرها على غرار موقف فرنسا من إرثها الاستعماري المشين - لاسيّما في الجزائر - بل إنّ طبيعة الاستعمار الوحشيّة أحدثت عاهة مستديمة في جسد الأمّة الإسلاميّة حيث قضى المستعمر على دولة الخلافة وقسّم المسلمين إلى أكثر من 50 مزقة وغرّبهم ومسخهم واتّخذهم وقود احتراب وقفّازات محليّة استعماريّة بالوكالة وجنّدهم لمحاربة أدنى نفس إسلاميّ ولحراسة وضمان نصيبه من ثرواتهم ،وها أنّ تبعات تلك الجريمة مازالت تلقي بظلالها على المشهد السياسيّ في العالم الإسلاميّ وتفتح الأبواب مشرعة أمام الاستعمار الجديد للتدخّل في شؤون المسلمين وهزّ استقرارهم ومصادرة قرارهم ومقدّراتهم. فهل ينتفي الاستعمار في ظلّ تواصل المبدأ الذي انبثق عنه (الرّأسماليّة)..؟؟ وهل إنّ واجب المسلمين اليوم هو طلب الاعتذار من الاستعمار أم كنسه بكافّة أشكاله ورموزه وإقامة الخلافة الإسلاميّة على أنقاضه..؟؟

اعتذار أم استثمار..؟؟

إنّ الاعتذار عن الذّنب والتّوبة منه يقتضي حالة نفسيّة متكاملة تتمثّل في الاقتناع بفداحة الجرم المقترف ممّا يولّد أسفا وندما يفضيان بدورهما إلى عزم على الإقلاع عن الخطيئة وتجفيف منابع الجريمة ثمّ التكفير بالجبر والاعتذار..فهل أنّ النماذج المتحقّقة ميدانيًا نسلت فعلا عن هذه الخلفيّة النفسيّة وانبثقت حقيقة عن رغبة صادقة في تجاوز أخطاء الماضي والتعويض عنها، أم أنّ وراءها حسابات سياسيّة مشبوهة..؟؟ للأمانة التاريخيّة فإنّ آليّة الاعتذار هي صناعة يهوديّة صهيونيّة صرفة استُخدمت في شكل بلطجة سياسيّة مستندة إلى أساطير وافتراءات لإخضاع الأمم الأوروبيّة ثمّ البشريّة قاطبة إلى ابتزاز ماديّ ومعنويّ فظيع عبر إذكاء عقدة الذّنب تجاه (الهولوكوست) المزعوم وجعله بمثابة الطّقس التعبّدي المفروض بسلطة اللّوبيّات اليهوديّة والماسونيّة وسيوفها المشرعة في وجوه السّياسيّين والمفكّرين والأنظمة من قبيل اللاّساميّة والإرهاب ،ناهيك وأنّه أثمر جريمة العصر: اغتصاب فلسطين وتأسيس كيان يهود على أرضها..أمّا باقي الأمثلة التي تحقّقت فهي في معظمها اعتذارات باهتة مصطنعة صفراء بمنطق مصلحي براغماتي ضيّق أملتها طبخات سياسيّة أو اقتصاديّة أو أمنيّة جنى ثمارها الجاني المعتذر ولم تغيّر من واقع الضحيّة شيئا بل خدّرته وأحكمت إخضاعه واستغلاله :فقد فتح الاعتذار الإيطاليّ أبواب ليبيا وأسواقها مشرعة أمام الاستثمارات والبضائع الإيطاليّة وأمّن لها احتياجاتها من الطّاقة في ظلّ أزمة اقتصاديّة عالميّة خانقة (2008).. ومكّن الاعتذار للسّود في جنوب إفريقيا الرّجل الأبيض من التفصّي من جرائم (الأبارتايد)

وفكّ عزلتهم الدوليّة ومواصلة السّيطرة على شعب استشرى فيه الوعي القوميّ السياسيّ وأضحى يهدّد بجديّة سيطرة البيض واحتكارهم للسّلطة والثّروات.. وقس على ذلك مسرحيّة اعتذار أمريكا لمواطنيها السّود عن أخطاء العبوديّة ،فهي مجرّد مناورة سياسيّة ذات طابع عنصريّ للتخلّص من عبء تاريخيّ ثقيل بأقلّ التكاليف عبر إفراغ الاعتذار من محتواه والتفصّي من تبعاته كونه صادرا عن رجل أسود (أوباما) لأبناء جلدته..أمّا الاعتذار السنويّ المفروض على اليابان فهو استعراض أمريكيّ وقح للقوّة وجلد ياباني ّ ذليل للذّات يحمّلها فظاعات الحرب العالميّة الثّانية ويلمّع صورة من اقترف في حقّها أبشع جريمة حرب في التّاريخ بقصفها بقنبلتين نوويّتين أتتا على نصف مليون نسمة..

أيّ اعتذار ننشد..؟؟

هذه النّماذج القابلة للتّعميم تُجلي لنا بوضوح أنّ الاعتذار كآليّة سياسيّة ما هو في الواقع إلاّ استثمار (اقتصادي ـ سياسيّ ـ أمنيّ ـ حضاريّ..) غير مُلزم يُضرب به عُرض الحائط إذا انتفت موجباته، وأنّه شكل جديد مهذّب من أشكال ديمومة الهيمنة والاستغلال أملته المستجدّات السّياسيّة وانحناءة بسيطة لا بدّ منها ولا بأس بها لمرور العاصفة، وأنّ ما عبّرت عنه فرنسا بفظاظة وعنجهيّة وبطر حقّقه غيرها بكياسة ولباقة ودهاء. وإنّ التّلويح بهكذا اعتذار من طرف الغرب الاستعماريّ هو من باب الخداع والتّضليل والتّحذير والمناورة السياسيّة ،كما أنّ المطالبة به والرّضا بسقفه المنخفض من طرف الضّحايا يُعدّ تطبيعا مع الاستعمار وتلميعا لصورته وتزويدا له بجرعة أوكسيجين تمكّنه من الانتعاش والثّبات والدّيمومة.

إنّ المطروح على الأمّة الإسلاميّة اليوم ليس مطالبة المستعمر بالاعتذار عن جرائمه السّابقة بل بالكفّ عن ممارساته الاستعماريّة الحاليّة في حقّنا وكنس نفوذه بكافّة أشكاله وأوضاعه ورموزه وإقامة الدّولة الإسلاميّة على أنقاضه. وإنّ ما يجب التّأكيد عليه هو أنّ الجرائم الوحشيّة التي اقترفها الغرب الاستعماريّ ليست أعمالا فرديّة أو سلوكيّات معزولة عرضيّة أو تجاوزات محدودة، بل هي ممارسات من صميم الاستعمار ملازمة له متماهية معه لا يتحقّق إلاّ بها حيثما وقع وأينما كان حتّى وإن لم يلاق مقاومة، فلا وجود لاستعمار نظيف وآخر قذر. وإنّ الاستعمار بشكله البشع ذاك ليس طفرة في تاريخ الأمم الأوروبيّة أو نزوة سياسيّة لملك ،ولا هو معالجة ظرفيّة أملتها حسابات أو وضعيّات ،بل هو سليل العقيدة الرّأسماليّة نفسها منبثق رأسا عنها بما هو طريقة المبدأ الرأسماليّ في الانتشار وبما هي عقيدة تقدّس فكرة حريّة التملّك.

من هذا المنطلق فإنّ الاعتذار الوحيد الحقيقيّ والجدّي والعمليّ والصّادق والقابل للتحقّق على أرض الواقع والكفيل بتعويض الشّعب التونسيّ وتضميد جراحه وجراح كلّ الشّعوب التي اكتوت بنار الاستعمار لا يتحقّق إلاّ بخطوتين:

أولاهما: إعادة الحكم بما أنزل اللّه في الأرض بإقامة دولة الخلافة الإسلاميّة ومبايعة خليفة راشد وأسلمة المعاملات البشريّة والعلاقات الدوليّة.

ثانيتهما: تجفيف منابع الاستعمار العقديّة بالتخلّي الكلّي عن النظام الرّأسمالي والتبرّؤ من العقيدة الرأسماليّة التي أفرزت الاستعمار وممارساته. فالعوامل العقديّة التي دفعت بالدول الرأسماليّة إلى استعمارنا في السّابق هي التي أعادتها إلينا اليوم بأشكال جديدة، وهي ـ ما دامت باقية ـ ستدفعها مجدّدا إلى استعمارنا لاسيّما في ظلّ غياب الإمام الجنّة الذي يقاتل من ورائه ويُتّقى به. وإنّ اعتذارا شكليّا قائما على المنفعة أو حتّى على المصلحة المتبادلة لن يقف حائلا جديّا دون استنساخ مغامرة الاستعمار في أبشع صورها..

لوبيات تفرض التوريد ومصالح الدولة إمّا متواطئة أو خانعة

"أليس من حق التونسيين أن يكون لهم أمن غذائي و يأكلون مما يزرعون" ؟

محمد زروق

الخبر :

اقتنت تونس 25 ألف طن من القمح اللين و50 ألف طن من الشعير العلفي يوم 10 جوان 2020 بمعدل سعر واصل إلى الموانئ التونسية على التوالي بنحو 215 دولار للطن و195 دولار للطن على أن تصل الشحنات خلال شهر أوت 2020, وتعادل هذه الأسعار بالدينار التونسي: 619 دينار للطن من القمح اللين و561 دينار للطن الواحد من الشعير العلفي وفق بيانات أوردها المرصد الوطني للفلاحة في نشريته "اليقظة"، وستسمح هذه الكميات، دون اعتبار الصابة المحلية، من تغطية إضافية لحاجيات البلاد إلى منتصف أكتوبر2020 بالنسبة للقمح اللين وأواخر سبتمبر 2020 بالنسبة للشعير العلفي وذلك باعتبار المخزون الاستراتيجي الذي يقدر بشهري استهلاك.

التعليق :

تأتي هذه الأخبار مع انطلاق موسم حصاد الحبوب في عديد المناطق المنتجة داخل البلاد لتجميع هذه الصابة التي تبدو متوسطة مقارنة بالصابة القياسية التي تم تسجيلها خلال العام المنقضي وذلك بسبب انحباس الأمطار خلال شهري جانفي وفيفري الماضيين وصعوبة إنجاز عمليات العناية في ظل الظروف المناخيّة وفي ظل الصعوبات التي فرضتها حالة الحجر الصحي التام بسبب وباء كورونا, حتى أن بعض الأطراف المتدخلة لم تعد تتحدث اليوم عن صابة الحبوب وإنما عن أزمة صابة الحبوب.

بداية, لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الحاسم للفلاحة ومساهمتها الفعالة في تأمين الغذاء وأنها دون منازع إحدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد سواء المحلّي أو العالمي.

ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لم يلق بعد الاهتمام المطلوب من مختلف الحكومات السابقة في سبيل معالجة اشكالياته العميقة والصعوبات التي تعرقل تطوره وتضرب بالخصوص قطاع الإنتاج الذي مثل الحلقة الأضعف في المنظومة.

التوريد عدو الأمن الغذائي

مشاكل الفلاحة كثيرة منها مسألة الماء والمديونية وعوائق الاستثمار المحلّي والجوائح إلى غير ذلك... ولكن الذي تعتبره المنظمة الفلاحية عدوا للسيادة الغذائية والأمن الغذائي للتونسيين إنّما هو التوريد.

فالسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة وارتفاع التوريد العشوائي لعديد المنتجات وهيمنة اللوبيات والفاسدين على هذا القطاع زادت الوضع تأزّما، إضافة إلى المشاكل والصعوبات التي ما فتئت تتراكم وتتسبّب لا فقط في أضرار كبيرة للفلاح البسيط بل وللمستهلكين وعامة الناس.

هذا التوريد العشوائي فضلا عن كونه يعمّق عجز الميزان التجاري ويستنزف العملة الصعبة ويزيد في تراجع قيمة الدينار، فإنه بات أمرا مفروضا على البلاد باتفاقيات وشراكات عقدتها الحكومات السابقة وتواصل فيها الحكومات الحالة وتزيد عليها بأخرى تؤبد هذا الشكل من التبعية المضرة بالبلاد عموما.

ويأتي التأكيد على ذلك في تصريح أخير لـ"عبد المجيد الزّار" رئيس اتحاد الفلاحين أن هناك مافيات تفرض توريد مواد غذائية تونس ليست بحاجة إليها ولها اكتفاؤها منها مثل اللحوم البيضاء والحمراء والكثير من المواد الغذائية.. وأضاف أن تونس لديها منتوج فلاحي قادر أن يغطي السوق ويفي بكل الحاجات)، ومن المعلوم عند القاصي والداني أن القطاع الفلاحي هو ثروة غير مستغلة بل هي مهدورة, حيث يمكن أن يضاعف عدد العاملين فيه ويحل إلى حد كبير مشكلة البطالة إذا ما تم تثمين الفلاحة والعمل الفلاحي، إضافة إلى وجود منتوج ممتاز من حيث الجودة والكمية، ولكن الكلّ يقرّ بوجود لوبيات تفرض توريد عديد المنتجات الفلاحية تونس في غنى عنها ومصالح الدولة إما متواطئة أو خانعة لها.

من يقرّر؟ الحكومات أم اللّوبيات؟

اليوم نتحدّث عن توريد القمح اللين بشكل متواصل، فقد كان في البلاد فائض من القمح والحبوب لم يقع استغلاله بصفة جيدة، حيث كان يمكن تجميعه باكرا وتصدير فائض القمح الصلب لتوريد كمية أكبر من القمح اللين، كذلك كان بالإمكان توجيه الاستهلاك التونسي إلى القمح الصلب، ولكن من يقرّر السياسات هل هي الحكومات أم اللّوبيات ليستنزفو اليوم كل مؤسسات الدولة وينخروا كل القطاعات الحساسة ومن أهمها القطاع الفلاحي.

لقد تخلّت الدولة عن دعم الإنتاج المحلّي وتعزيز تنافسيته مقابل فتح الباب لاستيراد الإنتاج الفلاحي الأجنبي وترك الحبل على الغارب للوبيات التوريد حتى تعبث بالأمن الغذائي وتتمعش من عرق الفلاحين وتعقد صفقات التوريد المشبوهة أو إحراق أو إتلاف أو إهمال منظومات الإنتاج المحليّة لصالح الوسطاء والناهبين للمال العام وبعض الفاسدين الكبار غير المحاسبين من الإدارة.

الحرائق ولوبيات توريد الحبوب

إنّ الحرائق الأخيرة التي جدت في عدد كبير من المحاصيل الزراعية تقف وراءها أياد إجرامية وأغلب الظن أن لها ارتباطا بلوبيات توريد الحبوب ذلك بأن عددا غير قليل من موردي الحبوب لهم عقود لاستيراد الحبوب مع جهات أجنبية لذلك يسعون إلى الإضرار بالصابة الوافرة من الحبوب. هذا ما يعلنه الفلاحون بالصوت العالي عن الضالعين في حرق الصابة, وهو أمر غير مستبعد خصوصا وأن عديد الاطراف القريبة من الموضوع أو المتدخلة صرّحت بحقيقة ذلك عديد المرات، فالنّاطق الرّسمي باسم وحدات الحماية المدنية معز تريعة، أكد في تصريح إعلامي لإذاعة "موزاييك" أن 96 ٪ من هذه الحرائق تعود إلى عوامل بشرية ودوافع إجرامية مع سبق الإصرار، أو إلى حالات الإهمال و 4 بالمائة فقط تعود إلى التغيرات المناخية.

ولذلك يحقّ لنا أن نتساءل "أليس من حق التونسيين أن يكون لهم أمن غذائي؟ أليس الواجب أن نأكل مما نزرع؟ أليس هذا من بديهات الأمور؟؟ .

ومن جهتها أعلنت وزارة الداخلية الجمعة 14 جوان أن وحدات الحماية المدنية تمكنت من اخماد 594 حريق في الفترة الممتدة بين 4 و 13 جوان الجاري، وليس عجيبا أن تقترن هاته الفترة بالحصاد لأنّه مستهدف في المكان والزّمان المناسبين.

وهنا يعاد طرح السؤال حول أسباب عدم الكشف عن أي نتائج لتحقيقات سابقة بخصوص أسباب الحرائق وفاعليها بشكل تفصيلي, تحديدًا الحرائق في الغابات والمزارع لا سيما تلك التي ثبت تورط أشخاص في إضرامها؟

حركة النّهضة في تونس و" تجربة " الإخوان في مصر: فساد التجربة وسوء الاعتبار

محمد الأحمدي

النّافذة الأولى: حين تغيب "القاعدة الفكرية الصلبة" التي من الواجب أن تستند عليها الحركات والجماعات الإسلاميّة في نشوئها, وحين تكون العواطف والمصالح هما العنصران اللّذان تعتمد عليهما هذه الحركات في بناء هياكلها, تبرز على هذه الحركات ضبابيّة الرّؤى وعشوائيّة السّير وغياب الأهداف, فتتكثف العثرات وتزداد الأعذار وتحت "عذر الإكراهات" يندثر لديها الالتزام بالضّوابط المبدئيّة وتتلاشى هيبتها.

النّافذة الثانية: إنّ حركات هذا واقعها تكون في الغالب "قاعدةُ السّير" لديها "الاعتماد على تجارب الحركات الأخرى", فنجدها تبحث في أخطاء من سبق وتجعل أهدافها عدم الوقوع في مثلها ويصبح شغلها الشاغل التهيّب من الوقوع في مثل تلك النتائج فتقع في الفخّ الكبير فخّ الاندماج في الواقع, ويغدو معيار النّجاح لديها المرور بسلام في كلّ امتحانات الترويض.

النّافذة الثالثة: إنّ الاستفادة من تجارب الغير لا شكّ أمر مهمّ وضروري في حياة الجماعات والأمم, ولا يقول بعدميّته عاقل, إلا أنّ عدم وجود قواعد للتفريق بين ما يمكن أن يُستفاد منه كالبحث في الوسائل والأساليب التي اعتمدها الغير في سيره, (وهذا البحث لا يؤثر في كينونة الجماعة ولا يغيّر في طبيعة الغاية من نشوئها) وبين البحث في الأفكار المتعلّقة بوجهة النظر في الحياة وجعل تجربة الغير معيارًا لها, فغياب مثل هذه القواعد لا يضرّ بالجماعة فقط, ولكن أيضا يتعدّى خطرها إلى الأمة التي تعمل فيها.

النّافذة الرّابعة: لم يعد خافيا على أحد فشل تجربة الإخوان المدوّي ولا نتائجها الكارثيّة على الحركة ذاتها وعلى المسلمين عامّة, وعوضا عن قيام حركة النهضة بدراسة الأسباب الحقيقيّة القاتلة التي أنتجت هذا السقوط الفظيع لهذه الجماعة. وأسباب السقوط من شدّة وضوحها تكاد تصيح نطقا بأنّها تتمحور في نقطتين هامّتين:

- فأمّا أولاهما: انعدام الرؤية الواضحة للحكم بالإسلام عند هذه الجماعة ممّا اضطرّها إلى أن تأخذ بنفس النّظام الذي ثار عليه النّاس فلم تغيّر فيه شيئا سوى تبديل بعض الوجوه في القيادة.

- وأمّا النقطة الثانية وهي عدم اعتمادها على القوى الذاتية في أمّة الإسلام, بل نجد أنّ حركة الإخوان قد اطمأنّت إلى الاستعمار وأدواته وأرخت لهما الجانب للسيطرة على الإعلام وإدارته بما يخدم مصلحة المستعمر, ثمّ تساهلت في التعاطي مع قيادات الجيش الموجّه أصلا بالعملاء...

هذان العنصران هما اللذان أربكا جماعة الإخوان بالرغم من كثرة عدد المنتسبين لها, فمنحوا الاستعمار الفرصة تلو الفرصة ليعيد ترتيب أوراقه فقام بتجييش الشارع عليها ثمّ إزاحتها مع التنكيل بها.

النّافذة الخامسة: لقد نظر قادة حركة النّهضة إلى أسباب فشل تنظيم الإخوان في مصر فقلبوها رأسا على عقب. وعوضًا عن إدراك أنّ الخلل كان نتيجة لـ "فشل تنظيم الإخوان" وحَيدهم عن طريق الحق, نجدهم صوّروها بأنّها "إفشال الاستعمار لتجربة الإخوان" وكان من الطبيعي ونتيجة لخطإ هذا الفهم أن أصبح "المثل المصري" دائم الحضور في كلّ صغيرة وكبيرة, فضخّموا قوى الاستعمار إلى حدّ الشلل في التفكير وازدادت القناعة لدى قياداتهم بأن لا إمكانيّة للخلاص منه, ولا مناص من اتّباعه بل إنّ السّير بعيدا عن المستعمر صار عندهم بمثابة العقيدة. وقد اقتضت هذه القناعة عند جماعة النّهضة وجوب العمل على التملّص من "إرثها الحضاري" والهرولة نحو المناوئين العلمانيين تسترضيهم ولو كان صوتا واحدا وبلا صدى إلا في أرجاء حركة النّهضة.

النّافذة السادسة: إنّ الأمر المؤكد هو أنّ هذه الأنظمة الديمقراطيّة ومفاهيمها العلمانيّة لم تعد لتجد الرّواج والاستقرار في بلاد المسلمين وإنّ ازدياد الرّفض لها صار ظاهرًا بين النّاس حتّى أصبح الإحساس بقرب زوالها وشيكًا وخالج الطموح إلى التغيير أفئدة الجميع... إنّ أمّةً, هذه حالها, يكون الفشل محتّمًا لكلّ من تسلّق ليقودها بهذه الأنظمة الفاشلة وهذه حقيقة من الحقائق التي تغافلت عنها حركة النهضة أو أسقطتها من الاعتبار مع أنّها كانت بارزة في مرحلة "الإخوان" بل وفرضت نفسها في وعي النّاس وفعلهم.

من المؤكد أنّ الاستعمار له دور فيما حصل إلا أنّه لم يكن ليقدر على فعل ما فعل لولا رؤيته لعدم قدرة حركة الإخوان على مواكبة موجة الأمّة الرّاغبة في التغيير وإزاحة كلّ من يعرقل مسيرتها ويحيد بها عن طريق سيرها ولا يهنأ لها بال حتّى تنجز ما عزمت عليه. لقد ارتضت حركة النّهضة بأن تكون آخر العنقود في تطبيق هذا النظام الجبري الفاجر الذي أذاق النّاس الويلات وقتل فيهم حلم العيش العزيز, حتّى صاروا ينظرون إليها كنظرتهم إلى باقي الحكام المجرمين الذين تداولوا على إذلالها ومصّ دمائها.

النّافذة السابعة: أنّ "حركة النّهضة" ومن قبلها "حركة الإخوان" قد تطبّعتا بطابع لا يمكن التعافي منه.. وإنّ الأمل في إصلاحها من الدّاخل أمر ميئوس منه, وعلى هذا الأساس يجب أن تكون نصيحة النّاصحين للمخلصين في هذه الحركات بأن يسارعوا إلى مغفرة من ربّهم وأن يبذلوا الوسع في العمل والحركة على أساس "القاعدة الصلبة لمبدأ الإسلام" العقيدة الإسلاميّة, ينشئون على أساسها الرّجال ويضبطون على وقعها الغايات وإنّ الله ناصر دينه ولو اجتمعت على محاربته كلّ دول العالم.

النّافذة الثامنة: أنّ طموح أمّة الإسلام إلى إحداث التغيير أمر مشروع وقد فرض ديننا إنجازه وإنّ إمكانية تحقيقه عالية إلى أبعد الحدود وأنّ حلم النّاس بلمسه معاينة أمر مشروع, وقد تكفّل الإسلام بإحداثه من أوّل يوم تُقام فيه دولته دولة الخلافة, إذ هي الوحيدة القادرة على تطبيق الإسلام بشكل فوري وشامل, فيلمس النّاس حينئذ التغيير المنشود من الوهلة الأولى فتلتحم إرادة النّاس مع قوّة الإسلام فتتشكّل بذلك قوّة جبارة تقدر على مواجهة دسائس الاستعمار ومخطّطاته حتّى تتمكن في الأخير من الإطاحة به والتفرّد بقيادة العالم.

هكذا يكون حال الأمة بلا دولة ولا خليفة ولا راع

سعيد فضل

الخبر:

نشرت القدس العربي على موقعها الأربعاء 14/6/2020، تحت هذا العنوان: ديلي تلغراف: حفتر باق على "عرشه" والقرار بيد العواصم الأجنبية، والتي نقلت قول السفير البريطاني السابق لليبيا بيتر ميليت: "لقد تخلى المصريون علانية عن حفتر وتخلى عنه الروس والفرنسيون والإماراتيون" وانتهى حصار طرابلس الآن، ومصير ليبيا سيتم تقريره في العواصم الخارجية.

التعليق:

هذا هو حال الأمة بلا دولة ولا خليفة وقد تداعت عليها الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها، أيتام على موائد اللئام لا يقررون مصيرهم ولا يختارون من يحكمهم ويرعى شؤونهم، بل توكل عنوة لمن يبطشون بهم ويسفكون دماءهم تحقيقا لمصالح الغرب الكافر المستعمر، وهذا ما نراه واقعا في كل بلادنا وليس مصر وليبيا فقط، ففرعون مصر الجديد لا يختلف عن دجال أنقرة في العمل لصالح سيدتهما أمريكا، والعداء الظاهر المعلن بينهما يخدمها ويمكن دجال أنقرة من احتواء من يقاتلهم ويقتلهم الفرعون حتى يدفعهم دفعا لأحضانها بعد أن أطلقت عليه دكتاتورها المفضل.

ما أقرته الديلي تلغراف الآن أشار إليه حزب التحرير من البداية وحذر الأمة من هؤلاء الحكام وبين أن قرارهم ومصيرهم تحدده عواصم الغرب، فلم يتلُ مبارك خطاب التنحي في 2011 إلا بأمر من أمريكا، ولم ينقلب السيسي على مرسي إلا بضوء أخضر منها، والآن لا يدعم حفتر إلا خدمة لمصالحها وسعيا لبسط نفوذها على حساب بريطانيا، وما مبادرته الأخيرة إلا في هذا الإطار، وبحسب ما تقتضيه تفاهمات أمريكا وبريطانيا من حيث الاستحواذ أو تقسيم النفوذ، وليمت من يموت من أبناء الأمة في صراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل، بل هو صراع على ثروتهم التي توهب للغرب على دمائهم، مقابل تثبيت عروش نخر فيها السوس؛ فحفتر لا يختلف كثيرا عن باقي حكام الأمة يسوق نفسه للغرب كخادم مطيع يزعم أنه قادر على رعاية مصالح أمريكا في ليبيا وحرب الإسلام فيها، فالصراع وإن تنافست فيه أمريكا وبريطانيا هو صراع على الأمة ودينها وثروتها، صراع وقوده ويا للأسف أبناؤها، وعار على جيوش الأمة التي يجب عليها حمايتها أن تكون أداة لقمعها أو بسط نفوذ أعدائها عليها، كيف تلقون ربكم وأيديكم ملطخة بدماء إخوانكم؟! متى تدركون واجبكم وتنحازون لأمتكم وتعملون لما يصلح حالها حقا ويرضي ربكم عنكم؟!

إن الأمة ليست بحاجة إلى هؤلاء الحكام العملاء بل هي بحاجة إلى اقتلاعهم واقتلاع نفوذ سادتهم معهم، الأمة تحتاج لتغيير طريقة تفكيرها لتخرج عن إطار حدود سايكس بيكو التي رسمها المستعمر لتفكر مرة أخرى كأمة واحدة كما أرادها الله عز وجل؛ أمة يجير على ذمتها أدناها ويرد عنها أقصاها وتكون يداً على من سواها، وحتى تتمكن من ذلك عليها أن تقتلع نفوذ الغرب وسفاراته التي ليست سوى أوكار تجسس تدس الدسائس وتحوك المؤامرات وتنشر الفتن في الأمة، وقد عانت الأمة من ويلاتها الكثير وما زالت، كما يجب عليها أن تضع نصب أعينها مشروعها الحضاري الوحيد القادر على نهضتها والذي يحمله لها حزب التحرير؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، باحتضانه والعمل ليوضع موضع التطبيق، ولن تتمكن الأمة من ذلك دون نصرة صادقة وانحياز من المخلصين في الجيوش يمكّن العاملين حقا من تطبيق الإسلام في دولته التي تعيد الأمة واحدة في دولة واحدة تواجه الغرب وتآمره، وتنهي عقود هيمنته وسيطرته على خيراتها ومقدراتها وتعيدها سيدة الدنيا كما كانت... اللهم اجعله قريبا وبأيدينا اللهم آمين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

فرنسا معيبة وعنصرية ورئيسها يعترف, وتاريخها وواقعها يدمغ ويدين..؟؟

أسعد منصور

ألقى الرئيس الفرنسي ماكرون خطابا مساء يوم الأحد 14\6\2020 بثه تلفزيون فرانس24 معلنا فتح حدود بلاده مع العالم بعد ثلاثة أشهر من الإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا الذي حصد أرواح أكثر من 30 ألف شخص في فرنسا وقال «إن جائحة فيروس كورونا كشفت عيوب وهشاشة فرنسا وأوروبا بشكل أوسع فيما يتعلق بالاعتماد الزائد على سلاسل التوريد العالمية بدءا من صناعة السيارات وصولا إلى الهواتف الذكية والعقاقير الطبية»

إن العيوب والهشاشة كشفت عجز الرأسمالية وقادتها في معالجة فيروس، فظهر عليهم التخبط وأضروا بشعوبهم وببلادهم، مما يؤكد عدم صلاحية النظام الرأسمالي لمعالجة الأزمات، فيرزحوا تحت وقعتها، ويبدؤون يئنون تحت وطأتها، فتضيع أموال طائلة أو تزهق أرواح لا تحصى، كما حدث سابقا في كل أزماتهم المالية والسياسة والحروب المدمرة كالحرب العالمية الثانية.

إن العيوب والهشاشة ليست في اعتماد فرنسا وأوروبا على الاستيراد، بل في الأساس القائم عليه النظام الاقتصادي وغيره من النظم في هذه البلاد. فهو نظام رأسمالي مجحف أساسه النفعية والأنانية، قائم على حسابات الربح والخسارة فقط، فعندما يكون الاستيراد مربحا يقوم به، وإلا لا يقوم به. وهو نظام يفكر في أصحاب رؤوس الأموال ليضاعف أرباحهم، بل هو قائم بهم ولهم، ولهذا تصبح الهوة سحيقة بين أصحاب رؤوس الأموال الأغنياء والعمال الفقراء، فلا يعتمد على إيجاد التوازن الاقتصادي، فلا يعمد إلى ردم هذه الهوة بتوزيع الثروات وتداول الأموال بين أيدي الناس كافة بحيث لا يبقى فقير في المجتمع، بل هو يعمد إلى حصر أكثرية الأموال والثروات في أيدي قليلة وهم أصحاب رؤوس الأموال بناء على أن هؤلاء أهل لذلك وأحق بهذه الأموال، لأنهم أذكياء قدروا على جمعها وكدسوها في أيديهم ولو بالاحتيال وبالقوانين الجائرة التي تمكن بعض الأشخاص من جمع الأموال الطائلة وتحرم الآخرين من الحصول على ذلك. وهم يعمدون إلى حصر أكثرها في أيدي الأغنياء إذ يرون أن هؤلاء سيشغلون الاقتصاد ويؤمنون فرص عمل للناس، والدولة تمنحهم القيام في كل المجالات منها ما يدخل في ملكية الدولة ومنها ما يدخل في الملكية العامة.

فمثلا هناك قوانين في الدول الرأسمالية تمكن أشخاص بصفات معينة وكثيرا ما يكونون مقربين من أصحاب القرار السياسي أو المالي تمكنهم من أن يأخذوا منحا وقروضا من الدولة ومن البنوك للقيام بمشاريع، وإذا ما خسروا تقوم الدولة بدعمهم بضخ الأموال في شراين شركاتهم بشراء أسهمها المتعثرة! وفي الأغلب أن هؤلاء قد احتالوا على الناس عندما أصدروا أسهما بلا مقابل ليسلبوا أموالهم عندما يصنعون دعاية لهم بأن مبيعات الشركة وأرباحها قد تضاعفت أو أن مشاريعها قد توسعت وسوف تحقق أرباحا طائلة فتصدر أسهما لتحصد أموالا كثيرة من الناس الذين يسارعون لشراء الأسهم ولا يكون لها مقابل إلا سمعة الشركة وتلك الأخبار، وأية هزة اقتصادية للشركة أو لسمعتها أو للاقتصاد بشكل عام تخر هذه الأسهم لتهبط هبوطا شديدا أو لتصبح صفرا فتضيع مليارات بل ترليونات الدولارات من أموال الناس كما حدث في أزمة 2008. فمثلا شركة ليمان براذار الأمريكية التي انهارت عند تفجر الأزمة كانت قيمة الأسهم فيها 600 مليار دولار فعندما انهارت تبين أن لديها من الأصول 150 مليار دولار فقط والباقي 450 كانت قيمة أسهم جمعتها من الناس على مختلف أشكالهم دولا وبنوكا وشركات وأفراد، فكانت قيمة السهم قبل أشهر من الأزمة 69 دولارا فعندما بدأت تترنح بدأت تهبط الأسهم حتى آخر ساعتين من إعلان الإفلاس أصبح قيمة السهم 6 دولارات وبعد ساعتين خرّت إلى الصفر، فكل تلك الأموال ضاعت على أصحابها. وهكذا في كل الشركات التي دخلت سوق الأسهم المالية (البورصة) ولهذا قامت الدولة الأمريكية وضخت نحو 4 ترليون دولار خلال 8 سنوات لإنقاذ الشركات في إجراء مخالف للرأسمالية التي تحرم على الدولة تدخلها في السوق، وتقول ليسقط من يسقط ويبقى من يبقى وإن البقاء للأصلح وهكذا يتطور الاقتصاد! ومثلا بسيطا في ألمانيا كانت شركة كارشتاد تفرض على عمالها أن يشتري كل عامل منهم سهمين على الأقل من أسهمها حتى تكثّر سواد أسهمها في البورصة، وكانت قيمة السهم الواحد 100 يورو، فعندما حصلت أزمة 2008 أصبحت قيمة السهم يورو واحد فقط. وقد ضخت ألمانيا مئات المليارات لإنقاذ شركاتها.

مبدأ فاشل

فإجراءات الدول الرأسمالية تخالف المبدأ الرأسمالي، ولهذا يعتبر المبدأ الرأسمالي مبدأ فاشلا وساقطا لا يستطيع معالجة المشاكل حسب نظرياته وأفكاره، بل يحتال عليه أصحابه ويخالفونه بشكل صريح كما فعل الشيوعيون في الاتحاد السوفياتي فخالفوا مبدأهم عندما فشلوا في المعالجات فسقط وسقطت معه الدولة الشيوعية. وكما بدأ يحصل حاليا في أزمة فيروس كورونا، فالرأسماليون خالفوا مبدأهم، وقد تسببت لهم بخسائر كبيرة في كافة الميادين.

فالحرية الاقتصادية هي ما يؤمن به النظام الرأسمالي فيمنح الحرية لكل فرد أن يتملك ما يشاء وكيفما يشاء، وأن ينفق أمواله كيفما يشاء. ويؤمن بأن السعادة هي مقدار ما يحوز عليه الفرد من متع مادية وجسدية. ومن هنا ينطلقون في فرنسا وأوروبا وعامة دول الغرب وكل الذين يأخذون بهذا المبدأ ليمارسوا حريتهم حتى ينالوا السعادة حسبما توهموا. فيصبح همّ الفرد كسب المال كيفما يشاء ومن ثم صرف المال على الطعام والشراب والملذات والنزوات والشهوات والمرح واللهو وكل المتع الجسدية. وقد سنت القوانين في الدول الرأسمالية بناء على ذلك. فيندفع الأفراد الأقوياء والأفراد الذين حصلوا على فرص والذين اقتربوا من أصحاب القرار فيستحوذون على أكثرية الثروة ويحرمون باقي الأفراد، فيقيمون المصانع والمشاريع ولا فرق في أن يقيموها في دائرة الملكية الفردية أو في دائرة الملكية العامة وفي ملكية الدولة، بل الدولة تمنع الأفراد بأن يتملكوا في الملكية العامة وملكية الدولة وبذلك يجنون المرابح الطائلة ويصبحوا أصحاب مليارات، علما أن هذه الأموال هي لجميع الناس. وأما الذين لم تكن لديهم تلك القدرات ولم يحصلوا على فرص ولم يتمكنوا من الاقتراب من أصحاب القرار يصبحوا من الطبقة العاملة المسحوقة، وليس من الطبقة العاملة المحترمة، فيشتغلون كالآلات. فعندما يُشغلوا في هذه المصانع والمشاريع لا يعطون أجرا على ما قدموه من منفعة لصاحب العمل، وإنما يعطون ما يسمى الحد الأدنى للأجور. أي الأجر الذي يستطيع أن يعيش به الشخص عند أدنى حد من مأكل وملبس ومسكن ليبقى على قيد الحياة يشتغل كالآلة، فيعيش مسحوقا وإذا أراد أن يحصل على الكماليات يصبح مدينا للبنوك الربوية وللمحلات التجارية. ولهذا تظاهر أصحاب السترات الصفراء الذين سيّروا احتجاجات على أوضاعهم السيئة، وقد عمل الرئيس الفرنسي على إسكاتهم بزيادة الحد الأدنى للأجور بمقدار 100 يورو، وجمد الضريبة على الوقود حتى لا ترتفع أسعار السلع والخدمات. فهذه عبارة عن مسكنات للألم الشديد الذي يعاني منه عامة الناس.

ولكن الإسلام يرفض الحرية الاقتصادية وقد شرع أحكاما تتعلق بكيفية حيازة المال وكيفية صرفه، وجعل السعادة هي نيل رضوان الله. فكل فرد ينضبط بالضوابط الشرعية فيمزج عمله المادي بالصلة بالله حتى ينال رضوانه بامتثاله لأمر الله. فتنتفي عنه الأنانية والجشع وحب اشباع الشهوات والملذات وتسود المؤاخاة والتعاون والتعاطف

والتضامن فيتقاسم لقمة العيش مع أخيه، بل يؤثر أخاه على نفسه. فعندما يقيم مشروعا أو مصنعا فإنه يقيمه في دائرة الملكية الفردية التي هي إذن الشارع للفرد بالتملك. وعندما يتعاقد مع العمال ليشتغلوا عنده بكرامة يعقد العقد على منفعة العامل أو منفعة العمل فيأخذ الأجير أجره بحق فلا ينتقص منه شيئا. ويمكّن كل شخص من التملك ليصبح غنيا فتوزع الثروات وتتداول الأموال بين أيدي الناس. فالإسلام ينص على منع حصر الأموال في أيدي فئة معينة بل يوجب توزيعها بحيث يصبح كل شخص غنيا. فكما قال تعالى:

كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ

وأضاف ماكرون في خطابه أن « الحل الوحيد هو بناء نموذج اقتصادي جديد أقوى، والعمل وزيادة الإنتاج حتى لا نعتمد على الآخرين» وقال «إن الحكومة أنفقت 500 مليار يورو لمواجهة فيروس كورونا».

إنه يرى الحل الوحيد بزيادة الإنتاج كما تنص عليه النظرية الاقتصادية الرأسمالية بأن علاج المشكلة الاقتصادية يكون بزيادة الإنتاج، وهذا هو الخطأ بعينه، فالمشكلة الاقتصادية لا تحل بزيادة الإنتاج. فالرأسماليون يرون أن زيادة الإنتاج هو الحل، ولكن هل يحصل الناس على ما أنتج أم لا؟! فلا يهمهم ذلك! فيجعلون الثمن هو الموزع، أي من معه ثمن السلع والخدمات يستطيع أن يحصل عليها بقدر ما معه من نقود وأموال، والذي لا يملك نقدا أو مالا لا يستطيع أن يحصل على السلع والخدمات، وهكذا تحل المشكلة كما يتوهمون، وهذا الظلم بعينه.

فالحل إنما يكون بتوزيع الثروات، بتمكين كل فرد من أفراد المجتمع من الحصول على المال الكافي ليشبع حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ومسكن بكده وعمله فإن كان عاجزا أو أصبح عاجزا ولا يستطيع أحد أن يعيله ممن عليه واجب الإعالة تتولى الدولة إعالته كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ترك كلا فإلينا ومن ترك مالا فلورثته» (متفق عليه). بجانب تأمين الدولة مجانا الحاجات الضرورية لكل فرد من تطبيب وتعليم وأمن، ومن ثم تمنح الفرص بالتساوي لكل فرد بأن يقوم للحصول على الكماليات.

وأما ما يدخل في ملكية الدولة فلا يعطى استثماره للأفراد والشركات بل الدولة هي التي تقوم بما يلزم وتحصيل ريعه وإنفاقه على شؤون الدولة، وأما ما يدخل في الملكية العامة فتقوم الدولة بما يلزم من مشاريع ويكون الناتج في الميزانية العامة لإنفاقه على ما يلزم من رعاية شؤون الأمة وتأمين احتياجاتهم وبناء ما يلزم من مستشفيات ومدارس وطرق جسور وأنفاق وغير ذلك من مرافق الجماعة، فمثلا النفط مليكة عامة، فالدولة إما أن يكون لها معدات ومهندسين وفنيين وغير ذلك لما يلزم لاستخراج النفط وإما أن تتعاقد بأجر مع من لديهم معدات وفنيين لاستخراج النفط، فتعطيهم أجرة على ذلك ولا يأخذوا امتيازات أو يمنحوا استثمارات فيستخرجوا النفط مقابل شطره أو جزء منه، فهذا لا يجوز. وكذلك لا يسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في البلاد.

التمييز: اعتراف رسمي

واعترف الرئيس الفرنسي في خطابه بوجود التمييز العنصري في فرنسا فقال « إن لون البشرة عادة ما قلل من فرص الشخص في فرنسا»، وتعهد «بعدم التهاون أمام كافة أشكال التمييز وأنه سيتخذ قرارات جديدة من أجل المساواة»، ولكن كل ذلك ركوبا للموجة فعندما تخمد الاحتجاجات وتتوقف الموجة ضد العنصرية يعود كل شيء على ما كان عليه سابقا. فقد اعترف ماكرون سابقا بوجود النظرة العدائية في فرنسا للإسلام، ووعد «بمنح المسلمين إطارا وقواعد تضمن بأن يمارسوا دينهم في كل أنحاء البلاد طبقا لقوانين الجمهورية»، (9\7\2018 فرانس برس) ولكن شيئا لم يتغير. فمن عادة ماكرون أن يعترف بسيئات وجرائم فرنسا أم الحرية والديمقراطية والإنسانية! ولكن لا يقوم بالتغيير، يقول ذلك للخداع وركوبا للموجة واستغلال المشاعر لكسب التأييد وكأن فرنسا الاستعمار ستتغير! فقد اعترف أيضا بخطأ الاستعمار الفرنسي قائلا» غالبا ما ينظر إلى فرنسا اليوم على أن لديها نظرة هيمنة

ومظاهر خادعة للاستعمار (الذي) كان خطأ جسيما، خطأ ارتكبته الجمهورية» وقد ذكر عام 2017 لقناة جزائرية « إن الاستعمار جزء من التاريخ الفرنسي، إنه جريمة إنسانية. من غير المقبول تمجيد الاستعمار» (فرانس برس 22\12\2019). وما زالت فرنسا ماكرون تخوض الحروب الاستعمارية في أفريقيا، والا فلماذا تتواجد هناك جيوشها وتقوم بشن الحروب في مالي وغيرها بذريعة محاربة الإرهاب؟!

إن التمييز العنصري والتعالي على الغير متأصل في نفوس الرأسماليين الديمقراطيين العلمانيين، فكان شعار الثورة الفرنسية حرية إخاء مساواة ولكن ذلك لم يتحقق وبقيت فرنسا دولة استعمارية عنصرية، تمتص دماء الشعوب وتنهب أموالهم وتحتقرهم وتشغل أبناءهم كالعبيد.

وقال ماكرون في خطابه الأخير «إن التصدي للعنصرية يجب ألا يقود لإعادة كتابة تاريخ فرنسا « بكراهية» والتي امتدت إمبراطوريتها ذات يوم من البحر الكاريبي إلى جنوب المحيط الهادي وضمت معظم شمال وغرب أفريقيا» وقال « سأكون واضحا للغاية الليلة أبناء وطني: الجمهورية لن تمحو أي أثر أو اسم من تاريخها، لن تنسى أيا من أعمالها الفنية، لن تزيل أي تمثال من التماثيل». «علينا على أن ننظر إلى تاريخنا إلى كل ذاكرتنا علاقاتنا مع أفريقيا على وجه خاص». فهذا الكلام يناقض الكلام الذي سبقه فهو يؤكد على بقاء العنصرية ورموزها ويتفاخر بتاريخ فرنسا العنصري، وأكبر رمز للعنصرية والكراهية هو الجمهورية بحد ذاتها، أي النظام الجمهوري. إنه باسم الجمهورية استعمر الفرنسيون تلك البلاد ظلما وعدونا وسرقوا خيراتها واستعبدوا شعوبها وسحقوا من قاومهم. فهو يفتخر بتاريخ الجمهورية وبقادة فرنسا العنصريين فلا يريد كتابته من جديد ليكشف عن جرائم الجمهورية التي استعمرت تلك المناطق التي ذكرها ويفضح رموزها العنصريين الذين يجري تمجيدهم. ويؤكد على العلاقة مع أفريقيا لأن الاستعمار الفرنسي ما زال قائما فيها، وتنشر فرنسا قواتها وتقيم القواعد فيها، فلها قواعد وقوات مرابطة في عدة بلدان في غرب ووسط أفريقيا، حتى في شرق أفريقيا في جيبوتي. وتنهب شركاتها ثروات البلاد تحت مسمى الاستثمار، وتربط اقتصاد نحو أربع عشر دولة في غرب أفريقيا باقتصادها، فكأنها وصية عليها!

وفي الوقت نفسه دعت منظمة هيومن رايتس ووتش الرئيس الفرنسي إلى «الإعلان عن إصلاحات ملموسة لإنهاء التحقق من الهوية التي يطغى على التعسف والتمييز».(فرانس24 14\6\2020) لأن هذه المنظمة تعرف كذب الرئيس الفرنسي وخداعه، فلهذا السبب دعته إلى القيام بإصلاحات ملموسة وليس بتوزيع الكلمات وإطلاق الخطابات الرنانة، ولكن على أرض الواقع لا ينفذ شيئا. فهو يقول كلاما في مواجهة الموجة العارمة ضد العنصرية ولكن عندما تمر الموجة ينتهي الكلام بدون أفعال تذكر. فهو على شاكلة كل الرؤساء والساسة في الدول الاستعمارية والرأسمالية والدول التابعة لها كتونس والجزائر وتركيا، بل كافة البلاد التابعة للمنظومة الرأسمالية وللدول الاستعمارية، فهم ميكافيليون يتبنون قاعدة ميكافيللي « الغاية تبرر الوسيلة»، فحتى تصل إلى غايتك لا ضير في أن تكذب وتغطي كذبك بكذب وتقوم بالمراوغة والخداع وتعد كذبا حتى إذا تمكنت تخفي كل شيء، فتاريخ الجمهورية الفرنسية مليء بالجرائم ومنها الجرائم التي ارتكبتها في منطقة شمال أفريقيا الإسلامية التي قاومت الاستعمار الفرنسي فارتكب الفرنسيون أفظع الجرائم في حق أهل هذه البلاد وخاصة في الجزائر إذ قتلوا أكثر من مليون ونصف المليون من المسلمين هناك.

عندما قاومت الشعوب المستعمرين قامت بريطانيا وأعطت الاستقلال الشكلي لمستعمراتها وأنشأت منظمة الكومنولث البريطاني أي ربطت تلك المستعمرات بها لتستمر في استعمارها بأشكال سياسية وثقافية واقتصادية وباتفاقيات أمنية وعسكرية، وقامت فرنسا وركبت الموجة فأعطت مستعمراتها الاستقلال الشكلي وأقامت منظمة الفرنكفونية لتستمر هي الأخرى باستعمارها لتلك البلاد بأشكال سياسية وثقافية واقتصادية وباتفاقيات أمنية وعسكرية، بل أبقت لها قواعد في عدة بلدان تتدخل في أية لحظة. ويقوم العملاء في السياسة والفكر والثقافة بتأمين الاستعمار غير المباشر لها ويروجون لها ولثقافتها وأفكارها العلمانية والديمقراطية والليبرالية والجمهورية. فكل من ينادي لهذه الأفكار هو عميل قطعا يعمل لحساب المستعمر بأجر أو بدون أجر، عن علم أو عن غير علم فهو قطعا عميل للاستعمار، لأنه يؤمن بقاءه وسيطرته على البلاد الإسلامية. وللتحرر من ربقة الاستعمار لا بد من محاربة هذه الأفكار ومحاربة حملتها وفضح سياسة فرنسا وسائر الدول الاستعمارية وكشف مؤامراتها على المسلمين وعلى كافة شعوب الأرض. فهذا واجب من أوجب الواجبات أثناء حمل الدعوة للتغيير الجذري وإعادة حكم الإسلام إلى الأرض متجسدا في خلافة راشدة على منهاج النبوة تحمل مشعل الهدى والخير للبشرية جمعاء. فالإسلام دين الرحمة والهدى والخير. قال تعالى واصفا رسالة الإسلام مخاطبا رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا الخطاب لجميع المسلمين: «وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ»

حزب التحرير قوّام على الأمة في فكرها... ومن أمثلة جهوده في الأرض المباركة (فلسطين)

وفد من وجهاء محافظة قلقيلية يسلمون المحافظ كتابا رافضاً لقانون "حماية الأسرة من العنف"

سلّم وفد من وجهاء وأعيان وعلماء ومشايخ محافظة قلقيلية مساء الخميس 2020-6-18 المحافظ كتابا موجها لرئيس وزراء السلطة أعربوا فيه عن رفضهم المطلق لقانون (حماية الأسرة من العنف) جملة وتفصيلا، وطالبوه بالعدول عنه، وأعلنوا تمسكهم بالدين الإسلامي الحنيف وتعاليمه وشرائعه.

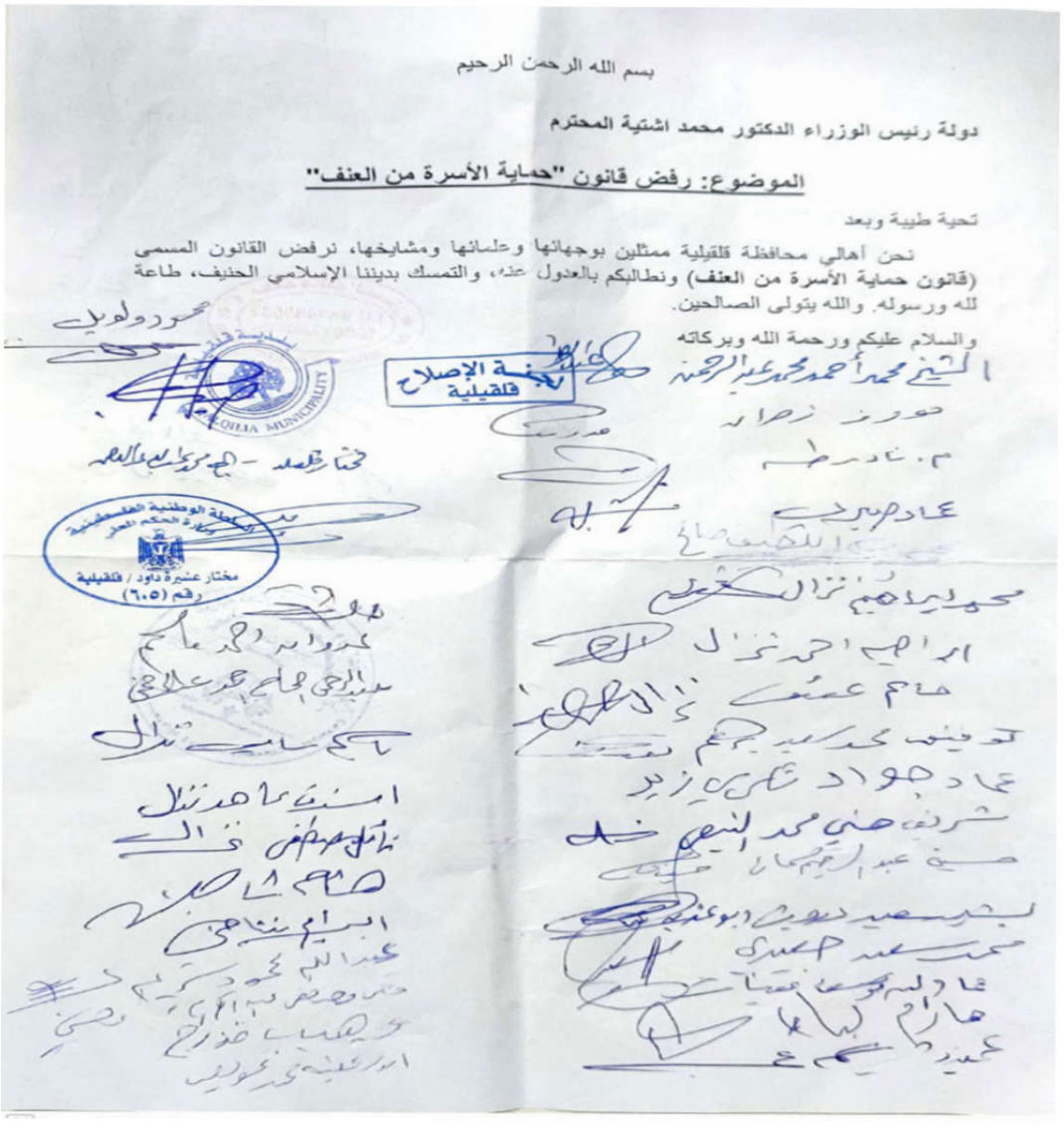

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية المحترم

الموضوع: رفض قانون "حماية الأسرة من العنف"

تحية طيبة وبعد

نحن أهالي محافظة قلقيلية ممثلين بوجهائها وعلمائها ومشايخها، نرفض القانون المسمى (قانون **حماية الأسرة من العنف**) ونطالبكم بالعدول عنه، والتمسك بديننا الإسلامي الحنيف، طاعة لله ورسوله. والله يتولى الصالحين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لجنة الإصلاح قلقيلية

حزب التحرير قوّام على الأمة في فكرها... ومن أمثلة جهوده في الأرض المباركة (فلسطين)

عشائر القدس وضواحيها تجمع على رفض قانون "حماية الأسرة" الإفسادي

تحت عنوان جلسة تشاور اجتمع ممثلو عشائر القدس وضواحيها في ديوان آل غيث يوم الجمعة 20 جوان 2020 رفضا لما يسمى بقانون حماية الأسرة التي تريد السلطة إقراره.

استهلت الجلسة بآيات من القرآن الكريم ثم افتتح جلسة التشاور الشيخ عصام عميرة مبينا خطر هذا القانون على الأسرة والمجتمع.

ثم كانت كلمة آل غيث المستضيفين لهذه الجلسة ورحب بدوره أبو العبد غيث بالحضور وأكد أن ديوان آل غيث سيبقى مفتوحا للحق وكلمة الحق، وسيبقى قلعة صمود للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهما حصل، ولن يغلق في وجه الذين يسعون للحق والإصلاح.

ثم تحدث أمين سر عشائر فلسطين السيد عبد الله علقم عن القانون والمشاكل التي ستنتج عن تطبيق مثل هذا القانون، وحذر السلطة من إقراره وطالب بضرورة التصدي للسلطة التي تقر هذا القانون وقال بأن المجتمع الفلسطيني لا يحتمل مصائب أكثر مما هو فيه وعبر عن رفض القانون جملة وتفصيلا.

ثم تحدث المحامي سفيان بصة عن عدم مشروعية هذا القانون وأنه تم رفع قضية بخصوص ذلك وأن أي قانون يمس الشريعة الإسلامية مرفوض ولا تفاوض على ذلك.

ثم تحدث ممثل عن حركة فتح بمخيم شعفاط وعبر عن رفضه لهذا القانون رفضا تاما. ثم تحدث الوجيه أبو سند الجعبري عن أنّ هذا القانون لن يبقي لأحد سلطة في بيته ولن يتمكن الأب من تربية أبنائه، وقال إذا حصل ذلك ولم نقف في وجه هذا القانون فلا قيمة لنا ولا لرجولتنا.

ثم تحدث رجل الإصلاح السيد محمد عايد معبرا عن رفضه للقانون وقال أنه سيؤدي إلى تفسخ العائلة وتدميرها وهو آخر حصن لأهل فلسطين يستهدفه الكفار للقضاء عليهم.

ثم تحدث الوجيه عن آل البشيتي وطالب أن تكون هناك تحركات ضد هذا القانون بعد الاجتماع ليصل الصوت الى أعلى مكان رفضا لهذا القانون.

وبعد التشاور أصدر المجتمعون قرارا واتفقوا على إرسال وفد من المجتمعين لمحافظ رام الله والبيرة بمخرجات الجلسة رفضا للقانون، ونسخة من هذه المخرجات لتسلمها المحافظة لرئيس وزراء السلطة محمد اشتية.

وختم اللقاء الوجيه نعيم غيث بالترحيب والمؤازرة للحضور وما خرج عنه من قرارات مؤكدا أن آل غيث سيبقون أنصارا للحق.

وفي نهاية اللقاء شكر المجتمعون آل غيث على استضافتهم لهم رغم كل الضغوط التي تعرضوا لها من أجل الحيلولة دون عقد الاجتماع.

ثم تداعى المجتمعون للتوقيع على البيان الذي سيُرسل إلى المحافظة ورئيس وزراء السلطة.

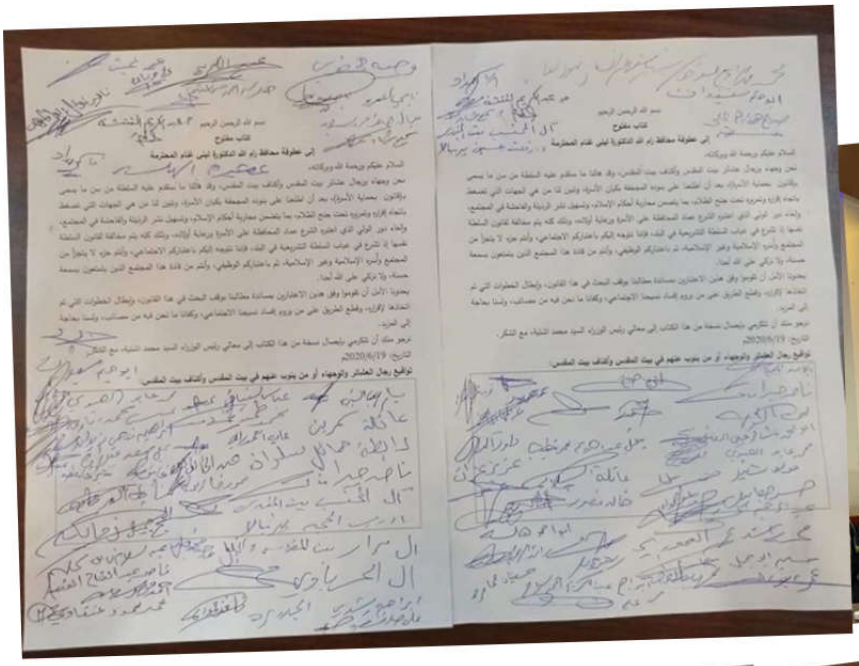

مفاوضات من أجل سد النهضة
أم من أجل مجرد التفاوض؟!

حامد عبد العزيز

بينما تهدد إثيوبيا وترفض كل المقترحات المصرية بشأن سد النهضة، لا تزال مصر تراهن على المفاوضات والعملية السلمية وكأن المفاوضات من أجل مجرد التفاوض! حيث قال نائب رئيس الأركان الإثيوبي بيرهانو جولا، في مقابلة مع صحيفة (أديس زمن) الأمهرية يوم السبت الماضي 13 حزيران/يونيو:)إن بلاده ستدافع عن مصالحها حتى النهاية في سد النهضة(. وأضاف: (إن مصر لا تعرف أن الشعب الإثيوبي شعب بطولي لا يخاف من الموت من أجل بلاده، ويعلم المصريون وبقية العالم جيدا كيف يمكننا إدارة الحرب كلما حان وقتها).

لقد خاض النظام المصري مفاوضات فنية مع النظام الإثيوبي منذ 9 سنوات دون جدوى، والذي يبدو للمراقب أن إثيوبيا ما زالت تراهن على الوقت كعادتها منذ سنوات، فقد خاضت مفاوضات طويلة وعبثية مع مصر، بينما العمل في بناء السد جارٍ على قدم وساق، لتقطع الوقت من خلال التسويف والمماطلة لتصل إلى ما تريده، حيث سيصبح السد أمرا واقعا، فقد أعلن مسؤولون إثيوبيون بارزون أن بلادهم سوف تبدأ في ملء سد النهضة في تموز/يوليو المقبل، بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق مع مصر من عدمه. فإذا كانت إثيوبيا كما تزعم في تصريحات مسؤوليها الأخيرة بأن سلطاتها مطلقة في إدارة وتشغيل وملء سد النهضة باعتباره في أرض إثيوبية، وتم تشييده بأموال وطنية خالصة وأن لأديس أبابا سيادة مطلقة على نهر النيل الأزرق الذي يجري في إقليمها، فلماذا خاضت كل تلك المفاوضات من البداية؟!

بمجرد التوقيع على إعلان الخرطوم في 23/3/2015م، استطاعت إثيوبيا أن تجر النظام المصري إلى مربعها لتدور المفاوضات تحت رحمة إثيوبيا، التي استطاعت من خلال إعلان المبادئ هذا انتزاع اعتراف مصري سوداني بأحقيتها في بناء السد، كما تمكنت من خلاله على الحصول على التمويل المالي الدولي الكافي والذي تجاوز الخمسة مليارات دولار. ولولا أن إثيوبيا تدرك تماما هشاشة النظام المصري وضعفه وعدم امتلاكه لأوراق ضغط حقيقية على إثيوبيا، لما استمرت في تلك السياسة المستفزة التي تهدد مصر بالجفاف والعطش. لقد لجأ النظام المصري إلى الولايات المتحدة علها تستطيع انتزاع التزام تعاقدي إثيوبي، يضمن ولو حدًا أدنى من احتياجات مصر المائية، وبعد أن وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية واشنطن في شباط/فبراير الماضي كشفت إثيوبيا عن موقفها الحقيقي الرافض أي التزام أو اتفاق يقيدها بأي درجة، ولم يعد أمام كل الأطراف سوى الاعتراف بذلك، وترتيب الأوراق وفقا لهذا الوضع.

وبعد فشل أمريكا في الضغط على إثيوبيا، تقدمت مصر رسميا في 6 أيار/مايو الماضي، بخطاب لمجلس الأمن الدولي، لبحث تطورات سد النهضة الإثيوبي. والسؤال الذي كان يجب أن يطرح حينها: منذ متى يمكن التعويل على مجلس الأمن كهيئة دولية في حل القضايا والبت في وضع نهاية للأزمات؟ لا سيما مع ما شهده أداؤه حيال صراعات وقضايا دولية لم يتمكن من تحقيق أي نجاح يذكر فيها، وبالتالي ما كان من الممكن الحكم على دور مجلس الأمن الدولي في أزمة سد النهضة بعيدا عن مجمل أدائه في الأزمات الأخرى التي فشل فشلا ذريعا في تحقيق أي تقدم فيها، ولهذا تأكد عجزه وسقطت مصداقيته. والغريب أن النظام يدرك ذلك تماما، ولكن يبدو أن الهدف من إرسال ذلك الخطاب إلى مجلس الأمن مجرد الضغط على إثيوبيا لإعادتها مرة ثانية للمفاوضات وكأن النظام لم يمل من تلك المفاوضات العبثية!!

وهذا ما حصل فقد بدأت قبل نحو أسبوع بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا اجتماعات ثلاثية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس بشأن السد دون الوصول إلى نتائج مبشرة بشأن المفاوضات الفنية المتعثرة قبل أشهر. وقد اتهم وزير الخارجية الإثيوبي غيدو أندارغاشو الأربعاء 17 حزيران/يونيو، مصر بعرقلة المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة، مما يعني تعثراً جديداً للمفاوضات، والتي من المتوقع أن تنتهي إلى لا شيء سوى الخزي والعار الذي يتسربل به النظام الحالي، والذي يحاول إعلاميوه إلقاء المسؤولية على ثورة 25 يناير وتبرئة السيسي وزبانيته منها.

يبدو أن النظام المصري ما زال يعتقد أن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لن يحنث بقسمه الذي ردده خلف السيسي في القاهرة في مشهد هزلي لم يسبق له مثيل في تاريخ الدبلوماسية السياسية في العالم، أو أن السيسي ما زال مصرا على ما قاله سابقا بأنه لم يضيعنا سابقا حتى يضيعنا اليوم، وما زالت تتردد نغمة الثقة في إثيوبيا وفي نوازعها الخيرية وأنها لا يمكن أن تضر بمصر. فهل يمكن أن يدار ملف خطير كهذا الملف بتلك الكيفية الساذجة؟! فما تكاد تنتهي مفاوضات على لا شيء حتى تبدأ مفاوضات جديدة.

لقد استغلت إثيوبيا الوقت وما زالت لتحقق المزيد من أهدافها، كما أن النظام لا يعنيه ما يسميه بـ(الأمن القومي) من قريب أو بعيد، وهدفه الرئيس تكريس سلطته والمتاجرة بقضايا الأمة الكبرى، ومنها قضية المياه، ومثل ذلك يُقال بشأن حكام السودان سواء المخلوع البشير أو البرهان أو حمدوك أو حميدتي، فكلهم في الخيانة والتفريط في مقدرات الأمة سواء، وفي النهاية فإن أهل مصر والسودان هم الخاسر الأكبر، إن لم يعزموا أمرهم للتخلص من تلك الأنظمة الطاغوتية، ليقيموا دولة الإسلام دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تطبق الإسلام وتحفظ أمن الرعية ومنه أمنهم المائي، وتنسي إثيوبيا ومن هم خلفها وساوس الشيطان.

كتب ومذكرات تكشف المستور

راضية عبد الله

الخبر:

بولتون: ترامب أعطى الصين الضوء الأخضر لبناء معسكرات اعتقال مسلمي الإيغور، وإدارة ترامب ترد: خائن أفشى أسرار الدولة. (بي بي سي عربي 2020/06/19)

التعليق:

كثيرا ما يُقدم قادة سياسيون ممن تقلدوا مناصب سياسية على كتابة مذكراتهم، فيذكرون فيها بعضا من تجاربهم السياسية، وكثيرا ما تحوي تلك المذكرات انتقادات لاذعة لبعض السياسيين الذين عايشوهم وتعاملوا معهم، أو تحوي فضحا وكشفا لمكر سياسي قامت به إحدى الدول الكبرى ضد دولة تابعة...الخ

فمثلا، في مذكراته التي تحمل عنوان: "قرارات: تجربتي مع السياسة" يذكر فيها تجربته السياسية في توليه منصب مستشار (2005-1998) انتقد المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر المستشارةَ الألمانية ميركل وقدراتها القيادية، كما ذكر علاقته الشائكة مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، وشكوكه في خلفيات ودوافع السياسة الأمريكية.

وكذلك ما كشفه السفير الأمريكي السابق لدى كل من العراق وأفغانستان والأمم المتحدة زلماي خليل زاد، في كتابه "المبعوث" حين ذكر كيف أن أمريكا نسقت مع إيران قبل احتلالها للعراق وأن وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف لعب دورا محوريا في محادثات أمريكية إيرانية سرية جرت في جنيف عندما كان ظريف مبعوثا لإيران لدى الأمم المتحدة.

وها هو مستشار الأمن القومي السابق بالبيت الأبيض والذي يستعد لنشر كتابه "الغرفة التي شهدت الأحداث" والتي نشرت صحف عدة مقتطفات منه، يوجه فيها اتهامات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بانعدام الأهلية، ويكشف عن إعطاء ترامب الرئيسَ الصيني الضوء الأخضر لبناء معسكرات الاعتقال لاحتجاز مسلمي الإيغور وغيرهم من المجموعات، وأن ذلك حدث أثناء وجودهما في أوساكا خلال قمة مجموعة العشرين في حزيران 2019م، وذكر كيف أن مسئولا آخر بالبيت الأبيض قال إن ترامب أدلى تصريحات مماثلة خلال زيارته للصين في تشرين الثاني 2017م.

إنه وعلى الرغم من أن ترامب وفي لقاء له مع قناة فوكس نيوز اتهم بولتون بالكذب وأنه خرق القانون بإدراجه في كتابه معلومات في غاية السرية، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو وصفه بالخائن الذي أضر بأمريكا عندما انتهك الثقة المقدسة بينه وبين شعبها، نقول على الرغم من ذلك فإن في تصريحاتهم ما يدين ترامب ويؤكد كلام بولتون، فهما لم ينكرا أقواله ولكن اعتبراه قد قام بخرق القانون حين أفشى أسرار الدولة.

إن الأمة الإسلامية بشكل عام ورجال السياسة الواعين فيها وخاصة شباب حزب التحرير يدركون أن ما من مصيبة تحصل للمسلمين أينما كانوا إلا ولأمريكا يد فيها، وعلى الرغم من العديد من التصريحات التي انتقد فيها ترامب الصين في احتجازها الجماعي لمسلمي الإيغور في معسكرات، وقيامه بالتصديق على قرار يقضي بفرض العقوبات على بعض المسؤولين الصينيين لتورطهم في قضية الاحتجاز تلك، إلا أن هذه التصرفات لا تخدع إلا من جهل سياسة الأعداء المستعمرين وخبثهم وعلى رأسهم الدولة الأولى حاليا (أمريكا) برئيسها الطماع المتعجرف الذي لا يتكلم إلا بلغة المادية والحسابات المالية.

فإلى متى السكوت وعدم النهوض يا جيوش الأمة الإسلامية، ألم تدركوا بعد أن النظام الرأسمالي بشقيه السياسي والاقتصادي يتهاوى حتى في عقر داره؟! وأن هذا الوقت هو من أنسب الأوقات للانقضاض على الحكام العملاء الذين ليس لهم بقاء على كراسيهم إلا بدعم الاستعمار لهم؟! اغتنموا هذه الفرصة الذهبية الثمينة وكونوا من أهل السبق إلى نيل رضوان الله تعالى في إعطاء النصرة لحزب التحرير ليعود الحكم بالنظام الرباني العادل الذي وعدنا به ربنا سبحانه وتعالى وبشر به حبيبنا ونبينا محمد ﷺ، فإلى هذا الشرف سنبقى ندعوكم، فلن نكل ولن نمل حتى يتحقق بإذن الله تعالى ولعله يكون قريبا.

استمرار الصراع بين الأطراف الموقعة على اتفاق الرياض.. فيما السعودية تقدم المقترحات

عبد المؤمن الزيلعي - اليمن

الخبر:

قدمت السعودية يوم الخميس مقترحات لوقف الحرب الدائرة بين المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية في أبين. وبحسب وكالة رويترز فقد تضمنت الاقتراحات التالي: المقترح السعودي يشمل إعادة انتشار قوات الحكومة والانتقالي في أبين، ويطلب من المجلس الانتقالي إخراج قواته من عدن. كما يشمل تشكيل حكومة يمنية جديدة تضم وزراء من المجلس الانتقالي، وكذلك يشمل تعيين الرئيس اليمني لمحافظ ومدير أمن في عدن. كما يتضمن وقف التصعيد والقتال في أبين وإلغاء الانتقالي للإدارة الذاتية. وبحسب رويترز فإن السعودية قدمت مقترحا لإنهاء الخلاف بين الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي، حيث لا تزال التوترات والمعارك مشتعلة في أبين وغيرها من مناطق الصراع في جنوب اليمن بين الطرفين.

التعليق:

لقد ولد اتفاق الرياض ميتاً كما قلنا سابقاً؛ حيث إنه لا يمكن التعايش بين أطراف الصراع خاصة أن الإمارات التي تدعم المجلس الانتقالي تمنع عودة الرئيس هادي وحكومته إلى عدن وترى عودة هادي وحكومته إليها بدعم سعودي إنما هو امتداد لنفوذ السعودية التي تسعى عبر شرعية هادي للاستيلاء على المصالح والثروات في الجنوب بحيث تزاحمها فيه وتسلب منها إنجازاتها لأعوام.

إن الإمارات تخطط لإنهاء شرعية هادي عبر خلق واقع جديد في اليمن، فهي قد شكلت قوات وأحزمة شمالية أو جنوبية خارج إطار شرعية هادي لتتجنب الوقوع في الارتهان للسعودية وتعمل لعدم تفردها في ملف الحل في اليمن، فهي تدعم قوات طارق عفاش التي هي في انسجام مع قوات المجلس الانتقالي الانفصالي! بينما يمنع أي يمني ولو كان مجرد «عامل» من شمال الشمال من دخول عدن بينما تسرح قوات طارق عفاش في معسكر «بئر أحمد» وهي منطقة على مقربة من مدينة عدن ولا يتعرض لها المجلس الانتقالي ولو بكلمة، ومن تعرض لطارق عفاش بكلمة فقد تمت تصفيته كمنير اليافعي أحد قادة قوات الدعم والإسناد في القوات الجنوبية والملقب بـ(أبو اليمامة) قبل عشرة أشهر تقريباً والذي صرح بأنه سيطرد قوات طارق عفاش وسيخرجه بـ(العباءة النسائية).

تخطط الإمارات لتصفية نفوذ من تتهمهم بالإرهاب وتصنفهم أنهم من المنتمين لحزب الإصلاح وهم يستغلون شرعية هادي لمصالحهم حسب زعمها، وخاصة أنهم مسيطرون على مناطق نفطية وغازية كمأرب وشبوة وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها قوات ما تسمى بالشرعية، وهي تعمل لإحلال نفوذ طارق عفاش والمجلس الانتقالي محلهم، ثم الدخول في مفاوضات مع الحوثيين بعدها، فيما تريد السعودية الاستئثار بملف اليمن ورعاية اتفاق سياسي بين الأطراف المتصارعة يضمن مصالح سيدتها أمريكا ويحجم مصالح الإنجليز التي تعمل لخدمتهم دولة الإمارات، حليفتها في عاصفة الحزم ظاهرياً.

وهكذا يستمر الصراع على حساب دماء أهل اليمن وسيادة بلادهم وثرواتهم، ولا خلاص لهم مما يجري في بلادهم من حروب وفتن إلا باعتصامهم بحبل الله، والعودة لتحكيم الإسلام في واقع حياتهم، في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

المصالح القومية عند الدول

"يعرّف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية"، وعادة ما ترتبط هذه الغايات التي تحدّد السياسة الخارجية للدول الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمى بـ"المصلحة القومية"، وهي: " الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة"؛ فهدف الدول الفاعلة من سياستها الخارجية، تخطيطا وتنفيذا، سلما وحربا، انفرادا وتحالفا، هو تحقيق مصلحتها القومية التي تحدّدها كأهداف وغايات منشودة.

"ويمكن القول بأنّ هنالك العديد من التعبيرات التي تطلق على المصلحة القومية... ويأتي ضمن هذه التعبيرات على سبيل المثال لا الحصر: المصالح المشتركة Common Interests والمصالح المتعارضة أو المتصارعة Conflic-ting Interests والمصالح الأساسية أو الحيوية Primary or Vital Interests والمصالح الثانوية Secondary Interests والمصالح المتطابقة Identical Interests والمصالح المتكاملة Com-plementary Interests والمصالح المحددة Specific Interests والمصالح المادية Mate-rial Interests والمصالح المتباينة Variable Interests والمصالح قيد التشكل أو التبلور In-choate Interests وهكذا. وبالتالي فإننا حين نحاول أن ننسب مضمونا محددا إلى كل واحدة من تلك المصالح القومية، فإن ذلك يمكن أن يتمثّل على النحو التالي: (أ) المصالح القومية الأساسية تركّز على حماية الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة وتأمين بقائها ضدّ كافة الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة. وهذا النوع من المصالح لا يقبل مقايضته أو المساومة عليه... (ب) أنّ المصالح القومية الثانوية هي أقلّ في مستوى أهميتها من المصالح السابقة، ومن أمثلتها حماية مواطني الدولة بالخارج أو السعي إلى توفير الضمانات الكافية لتأمين ممثلي الدولة الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى... وأمّا بالنسبة للمصالح القومية التي يمكن أن تكون موضع اتفاق أو موضع خلاف بين الدول، فهي تتمثّل وعلى نحو ما أسلفنا القول في:

-1 المصالح المتطابقة بين دولتين أو أكثر حول مسألة معينة، ومن أمثلتها توافق المصلحتين الأمريكية البريطانية خلال فترة الحرب الباردة على ضرورة إبعاد القارة الأوروبية عن السيطرة السوفيتية.

-2 المصالح المتكاملة التي وإن لم تكن بالضرورة متطابقة كما في الحالة السابقة، لكن أهم ما يميزها هو أن هناك أساسا من الاتفاق يربط بينها ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لصالح الدول الأطراف في تلك العلاقة، ومن أمثلتها المصالح التي تربط بين دول الاتحاد الأوروبي.

-3 المصالح المتضاربة، وهي مصالح تختلف وتتباعد أكثر مما تتفق أو تتلاقى، على أنّ هذا النوع من المصالح يمكن أن يقبل في مرحلة لاحقة تسوية النزاع حوله بأسلوب الحل الدبلوماسي بل وربما يتطور الأمر أحيانا إلى حد أن تصبح هذه المصالح المتنازع عليها مصالح مشتركة أو متكاملة".

وأمّا تفصيل أهمّ الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول، فيمكن تلخيصه فيما يلي:

1. حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي.
2. تنمية مقدرات الدولة من القوة.
3. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.
4. التوسّع.
5. الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
6. الأهداف الثقافية.
7. السلام.

وقد قسّم بعض الكتّاب هذه المصالح القومية إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي:

"1. المصلحة الدفاعية Defense Interest: الدفاع عن الدولة (مجموعة دول) ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي بواسطة دولة أخرى أو مجموعة دول، والحماية من أي تهديد خارجي محتمل، مباشر أو غير مباشر، ضد النظام السياسي القومي.

2. المصلحة الاقتصادية Economic Inte-rest: تعظيم الرفاهية الاقتصادية للدولة أو مجموعة دول بالنسبة للدول الأخرى.

3. مصلحة النظام الدولي World- Order Interest: الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي، تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بالأمن، ويمكن أن يمتد نشاطها التجاري خارج النطاق الجغرافي للدولة بحرية.

4. المصلحة العقائدية Ideological Inte-rest: حماية وتدعيم مجموعة من القيم، التي يشترك فيها المواطنون والدولة أو مجموعة دول، والاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم".

مقتطف من كتاب: "دولة الفلك: دراسة مقارنة بين النموذج التركي والنموذج الإيراني"، لياسين بن علي

نقلا عن: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجا، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص319
نقلا عن: نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع: www.moqatel.com
نقلا عن: العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، ص15-13
ينظر: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، ص139-130
نقلا عن: نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع: www.moqatel.com

عن جريدة الراية الصادرة عن حزب التحرير

حضارة الغرب هي جحيمه عنصرية الغرب... البذور والجذور

بقلم: الأستاذ مناجي محمد

العنصرية والداروينية والإستعمار والإبادة ليست خللا فكريا ولا هي ظواهر انحراف ولا أحداثا طارئة على منظومة الحداثة الغربية، ولا سياقا خارج نص الفكر العلماني المادي الغربي، بل هي نسق مفاهيمي من صلب الفكر العلماني، وظواهر وأحداث من صميم التركيب الجيني لمنظومة الحداثة الغربية، فنحن في صلبه وصميمه وليس على حواشيه وأطرافه.

فبذور التأسيس لفلسفة العنصرية هي العقل العلماني المادي ذاته، والعنصرية إحدى إفرازاته، فالعقل العلماني المادي انتهى في تفسيره المادي للإنسان إلى مادية صرفة تجعل الإنسان والحيوان واليرقة مادة صرفة خاضعة لقوانين المادة الشاملة ومعيار التطور المادي البقاء للأقوى.

وعليه أنتج العقل العلماني المادي نظرته ورؤيته الفلسفية للبشر، هذه الرؤية المادية التي استحال وانتفى معها رؤية البشر بوصفهم مجموعات بشرية تؤمن بدين أو منظومة قيم ما، ما وراء المادة ومتجاوزة للمادة، يمكن الاحتكام إليه أو إليها في تحديد الخير والشر، الحسن والقبيح، الأهداف والغايات، المقاييس والمعايير. بل البشر في التفسير العلماني المادي الصارم هم مجموعات تتسم ببعض السمات الإثنية والعرقية المادية الكامنة فيها.

وهنا أصبح العرق معيارا ماديا ومنتجا علمانيا أصيلا، فالعرق مادة ومسألة وراثية بيولوجية كامنة في الإنسان ويمكن تعييرها وترجمتها ماديا، وبناء عليه أنتج الفكر العلماني المادي الغربي فرعا من فروع ثقافته لفلسفة العنصرية وتأصيلها معرفيا، أسماه علم الإنثربولوجيا، واتجهت الدراسات العنصرية للعرق إلى التركيز على حجم جمجمة الإنسان ولون بشرته وشعره وعينيه وطوله وقوة عضلاته كمعايير للفرز والتصنيف باعتبار الإنسان مادة محضة، يتسم بصفات مادية صرفة، ويقاس ويقيم بطريقة مادية صارمة لا غير، وأن بقاء هكذا كائن مادي منوط بطبيعته المادية وتراتبيته العرقية على سلم التطور المادي للطبيعة المادة.

وبناء على هذه الرؤية المادية ومعاييرها المادية (بيولوجي، وراثي، بيئي)، وبوصفها إفرازا من صاحب الرؤية كان الانتصار لجنسه وعرقه الأبيض من مخرجات نتائجها، من باب انحياز صاحب الموضوع لموضوعه، وهنا أفرز الفكر العلماني المادي الغربي عنصرية حداثته. ومنح جنسه الأبيض وعرقه الآري الذي زعم تفوقه مزايا ومكانة لا تمنح ولا ينبغي أن تمنح لغيره. وبنى مرتكزات عنصرية حداثته وتمييزه العنصري العلماني الذي أفرز الاستعمار والإبادة على أسس عدة منها:

أ- الجنس الأبيض هو الجنس الأعلى على سلم التطور المادي

ب- الحضارات غير الغربية أدنى بكثير من الحضارة الغربية (من هنا كان شعار الاستعمار تحضير الشعوب البدائية)

ج- الشعوب غير الغربية تختلف عرقيا عن الشعوب الغربية، وهو اختلاف وراثي مادي صارم حتمي فهي إذا عرق أدنى.

د- الحضارة والعرق متلازمان، فالدونية والتخلف الحضاري للأعراق غير الغربية أمر وراثي مادي صارم وبالتالي حتمي.

وقد بين المفكر النازي ألفريد روزنبرج أثناء محاكمته في نورمبرج أن العنصرية النازية ليست بدعة ولا نشازا، وأن العنصرية جزء أصيل من الحضارة الغربية الحديثة، وأكد لقضاته أن العنصرية إفراز طبيعي للحداثة الغربية وأن هناك علاقة عضوية بين العنصرية والاستعمار، وأشار في محاكمته أمام قضاته لبذور العنصرية في مؤلفات عالم الأجناس الأمريكي ماديسون جرانت وعلامة الأعراق الفرنسي جورج دي لابوج. وأضاف قائلا: «إن هذا النوع من الإنثربولوجيا العنصرية ليس سوى اكتشاف بيولوجي جاء في ختام الأبحاث التي دامت 400 عام». أي أن العنصرية النازية هي الثمرة الطبيعية لبذرة الفكر العلماني المادي الغربي، ومعنى هذا أن العنصرية هي وليدة الرؤية المعرفية للعقل العلماني المادي الغربي.

فالعنصرية نتاج معرفي للعقل العلماني المادي الغربي وليست خللا مفاهيميا ولا انحرافا سلوكيا، فبذورها عميقة في الفكر العلماني الغربي، من منظريها مؤسسو الفكر العلماني الغربي، فهذا

الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (1724-1804) زعم أن الذكاء وبناء الحضارات يخضع لتراتبية الأجناس والأعراق وفي أعلى السلم الجنس الأبيض يليه الأصفر، والأسود والأحمر هما الأقل ذكاء وتطورا. والفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم (1711-1776) حيث يقول: «أنا لا أشك أبدا أن الزنوج وجميع أنواع البشر هي بالطبيعة في مستوى أدنى من الإنسان الأبيض»، ثم أفكار داروين والفرنسي دي لابوج الذي كتب عام 1887 يقول: «أعتقد أن الملايين سيقومون بقطع رقاب بعضهم بعضا بسبب درجة أو درجتين في دليل الجمجمة». ثم هناك الفيلسوف الألماني نيتشه الذي كان له الأثر الأبلغ في صياغة المشروع الحداثي الغربي وصاحب فلسفة القوة إذ يقول: «البشرية يتم التضحية بها من أجل نوع من الرجال هم الأكثر قوة ليسودوا، وهذا هو التطور»، ويضيف «المتفوق الذي يقر بأن البشر غير متساوين ولا يمكن أن يتساووا». وكذلك مؤسس فلسفة ما بعد الحداثة الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر الذي يعتبر فيلسوف النازيين وعقل عنصريتهم.

والذي زاد من جذور العنصرية الغربية صلابة أنها تتغذى ليس فقط من سماد وأملاح الفكر العلماني الحداثي بل كذلك من الموروث الثقافي الغربي في شقه الفلسفي اليوناني والقول المأثور لدى الإغريق (الإغريقيون لا يمكنهم استيعاب أن هناك حياة بلا عبيد)، وشقه السياسي روما القديمة وحجم عبيدها، ثم الشق الكنسي والتأصيل الديني للعنصرية، فهذا الكاهن والفيلسوف البرتغالي أنطونيو فييرا يرى في تجارة الرقيق امتثالا لما ورد في الكتاب المقدس، وقبله في عام 1442 أعلن البابا يوجيستيانس الرابع رعايته ومباركته لحملات خطف ساكنة أفريقية لاسترقاقهم، وكان للكنيسة نصيبها من الأسلاب. وذاك ما جعل العنصرية متجذرة في الثقافة الغربية وبين ثنايا أحشائها، راسخة عميقة في تفكير الخاصة والعامة عريقة في سلوكياتهم.

فالتاريخ العنصري الغربي هو الترجمان الحقيقي للثقافة العنصرية الغربية، فجذور الفكر الغربي ضاربة في أعماق الشر، بل ماء وأملاح غذاء جيناته شر محض، فالعلمانية الغربية هي الرحم المشؤومة التي تخلق فيها ومن نطف فكرها العلماني المادي الملعون العنصرية والداروينية والمالتوسية والسادية والاستعمار والإبادة الجماعية... فلقد أباد الغربيون البيض سكان أمريكا الشمالية من الهنود الحمر، حيث أبيد 6 مليون من مجموع 6,5 مليون حسب تقديرات أعدادهم لسنة 1500 عند وصول العرق الأبيض وتم إغفال نسبة التزايد السكاني، ما جعل بعض الباحثين يقدرون العدد الفعلي الذي أبيد منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين بعشرات الملايين، وتكررت الإبادة بأستراليا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا فضلا عن مآسي الرق وجحيم الاستعمار. وما عنصرية اليوم إلا قطرة من بحر عنصرية الغرب.

ليست العنصرية خللا معرفيا ولا انحرافا سلوكيا في حضارة الغرب، بل هي فلسفة حياة أفرزتها مادية الغرب الجافة اليابسة، هي ظلمات بحره اللجي موج يعلوه موج وظلمات بعضها فوق بعض، ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور.

فلا خلاص ولا نجاة من هذا الجحيم الأرضي الذي صنعته حضارة الغرب البائسة إلا بالتخلص من هكذا حضارة، ولا يكون ذلك إلا بقذف حق الإسلام العظيم وخلافة نبوته على باطل علمانيتها وضرار دويلاتها القومية والوطنية، فيدمغه فإذا هو زاهق، وللغرب الويل مما يصفون.

[وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ]

سبب الدين الأمريكي وارتفاعه مع الحديث عن الانهيار السياسي

بقلم: حسن حمدان

بداية تعود مشكلة الدين الأمريكي إلى (اتفاقيات بريتون وودز عام 1944م حيث نجحت أمريكا بفرض وجهة نظرها بقيادة ممثلها الاقتصادي هينري وايت، حيث طرحت الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم الفدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات لذهب لأيّ بنك مركزي في أيّ وقت؛ بحكم تفوق أمريكا اقتصادياً وعسكرياً على جميع الدول خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية)، وتمت هذه الاتفاقية بنسبة تحويل 35 دولاراً للأوقية الواحدة آنذاك، ولكن هذه الاتفاقيات لم تضع ضوابط وحدوداً إضافية على أمريكا في مجال إصدار وطباعة الدولار.

ولم تنشأ مؤسسة رقابية دولية مستقلة للإشراف على أمريكا في هذه الصلاحية الخطيرة جداً، بل تركت الأمر لها في خديعة ليس بعدها خديعة، ويبدو أن من وراء هذه الاتفاقية تعمد لإدراكه على المدى الطويل ما تعني تلك الضوابط والقيود، وظهر هذا الأمر جلياً بعد حرب فيتنام؛

أمريكا حرب فيتنام من العام 1956م - 1975م، واحتاجت إلى المزيد من الدولارات لتغطية تكاليف الحرب، ولكن الدولارات الموجودة لا تكفي، لأن الذهب الموجود في أمريكا، بل والعالم لم يعد كافياً ليغطّي الدولار الأمريكي ولم يعد بالإمكان طباعة المزيد من الدولارات، وبالتالي قامت أمريكا بتجاوز الحد الأعلى المسموح من الدولارات المطبوعة، وقامت بطبع دولارات غير مغطاة بالذهب دون أن تُعلِم أحداً بذلك ومن دون مشاكل حتى ظهرت حقيقة الأزمة عندما طالب الرئيس الفرنسي تشارل ديغول عام 1971م بتحويل الدولارات الأمريكية الموجودة لدى البنك المركزي الفرنسي إلى ذهب حيث طالب بتحويل 191 مليون دولار إلى ما يقابلها من الذهب، وكان سعر الأونصة 35 دولاراً فقامت أمريكا بأكبر سرقة عالمية على مرأى ومسمع من العالم حيث قام رئيسها آنذاك ريتشارد نيكسون بإصدار بيان السرقة في عام 1973م يلغي فيه التزام بلاده بتحويل الدولارات الأمريكية إلى ذهب، عُرفت لاحقاً باسم أو صدمة نيكسون، هذا هو أصل وسبب الدين الأمريكي.

أما سبب ارتفاعه فيعود إلى أسباب كثيرة جداً وعلى رأسها نمو النفقات العامة في الموازنة الاتحادية مقارنة مع نسبة الإيرادات الممولة بشكل رئيسي من الضرائب، ونمو هذا الفارق مع الزمن خاصة تلك النفقات العسكرية والاقتصادية ذات الدوافع السياسية والاستعمارية مع التذكير بتبني المحافظين الجدد منذ عهد ريغان لمدرسة شيكاغو، وسياسة التيسير الكمي، والتي اعتمدها البنك الفيدرالي سنة 1987م والتي تعني التوسع النقدي بلا حدود ولا ضوابط، مُشكلاً عاملاً رئيسياً لارتفاع الدين نتيجة النفقات العسكرية والاقتصادية مع إضعاف الدور التمويلي للضرائب وخاصة الضرائب المباشرة على الأرباح تحت ذريعة تشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار.

وهنا نأتي على ذكر أبرز محطات النفقات العسكرية والتي أدت إلى ارتفاع سقف الدين الأمريكي إلى أرقام قياسية نذكرها مجملة:

- ثقافة الاستهلاك لدى الشعب الأمريكي الذي يعيش على مقدرات الآخرين وليس مقدراته.

- حرب فيتنام.

- ارتباط النفط عالميا بالدولار (البترودولار) أعطى لأمريكا القدرة لطبع المزيد من الدولار، مما ساهم في ارتفاع الدين بشكل كبير.

- الحرب الباردة بكل آثارها العسكرية.

- التخفيضات الضريبية في عام 2001م و2003م في عهد الرئيس جورج بوش حيث بلغت 1.6 تريليون دولار.

- تكاليف الربا على الديون.

- الحروب في العراق وأفغانستان؛ فضلاً عن المغامرات العسكرية هنا وهناك، والقواعد العسكرية والانتشار العسكري والقيام بدور الشرطي.

- المشاركة الدولية في المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة؛ فمثلاً اعترف ترامب أن حجم مشاركة أمريكا في منظمة الصحة العالمية 450 مليون دولار مقارنة مع الصين 40 مليون دولار، وخاصة المؤسسات والأحلاف العسكرية كحلف الأطلسي.

- حزمة التحفيز الاقتصادية في عهد أوباما 800 مليار دولار.

- التخفيضات الضريبية عام 2010م والتي كانت حلاً وسطاً بين أوباما والجمهوريين، وذلك بخفض الضرائب المفروضة على الرواتب بمقدار 400 مليار دولار.

- خلق المنافع الطبية للدواء خلال عام 2003م بمقدار 300 مليار دولار.

- إنقاذ الصناعة المالية في عام 2008م بمقدار 200 مليار دولار.

الخلاصة: إن ارتفاع الدين العام على النحو الذي نشهده حالياً ومقاربته للدخل القومي وبهذه المعدلات المرتفعة كما نرى ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد الأمريكي، وهذه ليست المرة الأولى التي ترتفع فيها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتتجاوز حاجز الـ٪90، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٪52.4 عام 1940م إلى ٪121.7 عام 1946م، لتأخذ النسبة في التراجع بشكل مستمر تقريباً حتى بلغت ٪32.5 عام 1981م؛ أي أن الاقتصاد الأمريكي استطاع التعامل مع هذا المستوى الضخم من الدين إلى الناتج، وعادت الأمور إلى نصابها مرة أخرى. وهذه النقطة تجعلنا نقف ملياً عند الحديث عن قدرة الاقتصاد الأمريكي على التعايش مع نسبة دين عالية خاصة وأن الديون الأمريكية تختلف عن غيرها من حيث إن الدين العام الأمريكي سواء الإجمالي أو المملوك بواسطة الجمهور كله مقوم بالدولار؛ أي بعملة تلك الدولة، وهذه هي الخاصية الأساسية التي تتمتع بها أمريكا دون غيرها من الدول. وهذا يعني ببساطة أن احتمال توقف أمريكا عن خدمة دينها العام هو صفر في المائة؛ لأنه على أسوأ الفروض إذا ضاقت السبل بالحكومة الأمريكية حيال خدمة دينها العام فإنها يمكنها ببساطة أن تتحمل قدراً من معدلات التضخم المرتفع في سبيل استيفاء مدفوعات خدمة الدين العام من خلال طباعة الدولار، ومن ثم تخفيض قيمة الدولار، وبالتالي تخفيض قيمة الدين العام من ناحية أخرى ليصبح الدين العام بقرار سياسي أقل من هذه الأرقام المهولة.

بمعنى آخر الدولار يشكل حجر الزاوية في النظام النقدي العالمي، وهو الأكبر في المعاملات المالية والاحتياطية وهذه الميزة تسديد الديون عن طريق طباعة المزيد من الدولار لا تتوفر لغيرها من الدول، هذا جانب وجانب آخر يتجنب الكثيرون الحديث فيه خلال حديثهم عن فقاعة الدين الأمريكي، وهو قياس حجم الدين مقارنة بالدخل القومي فقط، وهذه نظرة قاصرة وليست صحيحة، بل يجب قراءة مسألة الدين من خلال معادلة الدين الصحيحة وهي معادلة بسيطة مغيبة عند أصحاب الحديث عن فقاعة الدين والانهيار، والتي هي معدل فرق الأرقام بين ما على أمريكا من ديون مقارنة بما لها من ديون على دول العالم، إضافة لمعرفة حجم الأصول الأمريكية والتي تقدر بمبالغ خيالية سواء أكانت أصول المعادن منها: الضرائب، ونفط الصخر الزيتي، وبقية المعادن والثروات البحرية والأرضية، والحديث يطول حول مقوات الأصول الأمريكية، فضلا عن المدخلات غير الثابتة نتيجة البلطجة الأمريكية في دفع الإتاوات وتحمل الأعباء عنها، وتقليل النزيف في النفقات بتحميل الآخرين عبء هذا الأمر، وهذا الآن واضح جلي في سياسة ترامب.

إن الأزمات والديون مشكلة لا شك فيها ولا ينبغي التقليل من شأنها، وهي معضلة استدعت من الدولة العميقة وضع استراتيجيات وسياسات من أجل حلها، وهذا ما تقوم به إدارة ترامب حالياً، ولهذا نرى كيف تتعامل إدارته مع أسباب ارتفاع الدين بشكل واضح في التقليل من النفقات بشكل كبير وإعادة النظر في الالتزامات الأمريكية والنفقات الدولية والبلطجة، وإعادة الشركات وضرب الملاذات الضريبية وفرض الضرائب على الأمريكيين خارج البلاد والحرب التجارية، ولكن الأمر الذي يراد ذكره هنا أن الدين الأمريكي لن يكون سبباً وحيداً لانهيار أمريكا، وأن أمريكا قادرة إن أحسنت وضع الاستراتيجيات الصحيحة على التعامل مع سقف دين عال من خلال إدارة سياسية حكيمة ليست مثل إدارة ترامب، وإن حقق للاقتصاد الأمريكي بعض الأموال من خلال حروبه، فالمسألة ليست جني أموال فقط بل المسألة هي توفر عقلية سياسية وليس عقلية التاجر الجشع والنذل، بل من خلال عقلية سياسية كتلك التي كانت في بداية النهضة الأمريكية.

ليبيا بين مطرقة الإستعمار وسندان العملاء

بقلم: الأستاذ أحمد المهذب

لا نبالغ إذا قلنا إن ليبيا اليوم هي رهينة الصراع الدولي المحتدم، أدواته أهل ليبيا أنفسهم مع العديد من المرتزقة من شذاذ الآفاق، جاؤوا من بقاع متباعدة متمرسين في قتل البشر والتنكيل بهم بكل حماسة - وكأنهم يزاولون أعمالاً الجزاء فيها يعتمد على كثرة المنجز منها -! ظهر هذا جليا في عمليات غاية في الهمجية والوحشية من مثل تفخيخ بيوت السكان المهجر منها أهلها بالألغام والمتفجرات في كل شيء في البيت، حتى ألعاب الأطفال والأبواب وتحت الأسرّة، وكان هذا الإجرام وهم فارّون منسحبون من جنوب طرابلس، فأيّ حرب قذرة هذه؟!

وأخذ هذا الصراع أشكالا عدة منها العسكري المشاهد، والاقتصادي الذي جرّ إلى إقفال الموانئ النفطية على طول الساحل الليبي، وقفل الحقول النفطية التي تغذي كل الموانئ. وهي ليست المرة الأولى التي تقفل فيها الموانئ والحقول، إلا أن هذه المرة من الواضح أنها كانت بأمر من سيدهم الأمريكي ولذلك استمر الإقفال، ويرافقه تهريب النفط إلى نظام السيسي في مصر.

أما مظاهر الصراع السياسي المحتدم، وهو الأصل والدافع لما يحصل من أحداث:

التقاذف بالتهم بين الإيطاليين والفرنسيين، كلّ يتهم غريمه بأنه سبب الفوضى في ليبيا.

دخول الدور الروسي الجديد على واجهة الأحداث، وما صاحبه من التنصل من مسؤوليتهم تجاه منظمة "فاغنر" الروسية الإرهابية.

هذا التسارع الآن على طلب وقف إطلاق النار بعد ما أحرزه الثوار من انتصارات واضحة على الأرض ضد فلول حفتر.

محاولة الجزائر التقدم للقيام بدور في حل المسألة الليبية!! بعد الدخول التركي بقوة في دفع الأمور إلى حال جديدة، لعلهم يحظون بدور نيابة عن سيدهم الأوروبي.

التهويل والتحذير الفرنسي من "سورنة" الأزمة الليبية. والضغط في اتجاه وقف إطلاق النار. في الوقت الذي كانت فيه فرنسا إلى وقت قريب هي من يشعل نار الحرب ويذكيها بالمال والسلاح والخبراء. كل هذا النفاق بعد أن تأكد لديهم أن أمريكا لم تعد ترى في حفتر خيارها الأول والأوحد، بعد الدخول التركي الذي ما كان لولا الضوء الأخضر الأمريكي، ولذلك ظهرت جملة من المواقف والتبدلات على الساحة:

بعد الدعم التركي لحكومة السراج، بدأ سقوط دفاعات حفتر ومواقع سيطرته في جميع الجبهات والمدن في يد الثوار وجيش الوفاق. خمس مدن كبيرة خسرها حفتر ومن بينها قلعته الحصينة ترهونة وقاعدة الوطية الاستراتيجية، كل هذه سقطت في مدة وجيزة وبعضها من دون قتال كما هو في ترهونة.

رافق هذا كله انسحاب مرتزقة "فاغنر" الروس من جنوب طرابلس بعد أن استحر فيهم وفي غيرهم القتل. وكان انسحابهم على الأغلب بعد تفاهم تمّ بين الروس والأتراك لضمان انسحابهم بسلام دون تعرضهم للقصف الجوّي والمدفعي، فكان هذا علامة على حدوث اتفاق ما! رسمت بمقتضاه خارطة طريق جديدة لسير الأحداث.

سقوط بني وليد من دون قتال، والاتفاق مع وجهاء المدينة وعميد البلدية على أن لا يحصل صدام مع الأهالي سكان بني وليد الذين هم في أغلبهم أنصار النظام السابق.

وأنا أكتب هذه المقالة تأتينا الأخبار بالتقدم على مشارف مدينة سرت التي تعتبر هي الحاضنة الأساسية لأنصار النظام السابق المتحالفين مع حفتر، فبسقوط سرت يكون الغرب الليبي بأكمله سقط في يد الثوار وحكومة السراج. فهل تقف حملة الثوار وحكومة السراج ضد حفتر عند هذا الحد؟ أم أن الأمور تذهب إلى الأمام فتفتح معركة المناطق الشرقية؟

بالطبع الآن الأنظار تتجه إلى مناطق الجنوب أولا. فحفتر لم يتبق له سوى قاعدة الجفرة في الجنوب، وبسقوطها يسقط الجنوب كله في يد الثوار وحكومة السراج.

فما هو مصير حفتر؟ وهل يبقى له من دور؟

خروج أردوغان والسراج في مؤتمرهما الصحفي المشترك، وتأكيد السراج بأن حفتر لا يمكن الجلوس معه ولا يمكن الحوار معه، وقول أردوغان "بأنه يجب أن يحاسب حفتر على جرائمه..." وتأكيد السراج

بأن "حفتر لن يكون شريكا في أي حل سياسي أو حوار" هذا يدل - وكلمة السر عند أردوغان - على تغيير في المسألة الليبية، يبدو من ذلك أن أمريكا مطمئنة إلى سير الأحداث وأن الأوروبيين الآن هم الحلقة الضعيفة التي لا تستطيع التأثير في النتائج. وخصوصا بعد خضوع السراج وحكومته للوجود التركي في البلد بعد أن كسب هذا الوجود تأييدا واسعا له في صفوف الثوار والشعب، بعد ما تلقوه من دعم بالسلاح والخبرات التي قامت بتدريب أعداد من الثوار. وهذا يسمح بعدم تمكين البلد من لملمة أوضاعه والانطلاق إلى مرحلة إزالة آثار الحرب وإعادة عجلة البناء.

فأدوات التوتير تبقى متوفرة في أيدي المهيمنين وصانعي القرار، مما يسمح لترامب باستغلال النتائج في دعايته الانتخابية، وفي الوقت نفسه تبقى إمكانية توتير الأوضاع متوفرة متى شاءت أمريكا.

فعلى المخلصين في الأمة، وهم كثر والحمد لله، إدراك هذا الواقع والعمل الجاد على إخراج البلد من أيدي العملاء والمرتبطين بالدول الكبرى. فالذين يملكون السلاح الآن قادرون بإذن الله تعالى والاستعانة به والتوكل عليه من القيام بهذه المهمة الجليلة. ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾.

الخلافة على منهاج النبوة هي البديل الحضاري للرأسمالية المتهاوية

بقلم: الدكتور محمد الحوراني

منذ قرن من الزمان وبعد هدم دولة الخلافة والعالم يعيش عصر التوحش الرأسمالي الجائر الذي تفرد في حكم العالم قبيل نهاية القرن الماضي وخاصة بعد انهيار المنظومة الشيوعية التي شاركته الإجرام.

وقد فرض هذا الغول المتوحش على العالم مبدأه وقيمه التي أرهقت الناس وأذاقتهم الويلات؛ ويلات حربين عالميتين أزهقتا أرواح ملايين البشر ودمرتا البلاد، ولا يكاد يخلو عقد من الزمن إلا وفيه حرب مدمرة يشرّد نتيجتها شعب من شعوب الأرض وتزهق آلاف النفوس.

ولم تكن الأمة الإسلامية في معزل عن هذا، فبعد هدم خلافتها أصبحت مستباحة أمام هذا الغول المتوحش، الذي غزاها في عقر دارها ونهب خيراتها وقتّل أبناءها وشرّد أهلها ودنّس عرضها وأرضها، فضلاً عن تنصيب حكام عملاء أكملوا مهمته القذرة، وذلك عندما تظاهر المجرمون بالانسحاب من بلادنا بعد أن قسموها لكانتونات أسموها دولاً وفي الحقيقة ما هي إلا مزارع لهم.

لقد عاش العالم ومنه الأمة الإسلامية على زيف الشعارات التي أصبح ذكرها يزكم الأنوف، بعدما ظهرت حقيقتها ليس للمسلمين فحسب، بل وللعالم أجمع، فقد رأينا الانهيارات الاقتصادية الفادحة منذ ما يزيد عن عقد من الزمان، كما ورأينا انتفاضة الناس ضد مركز حيتان المال في وول ستريت عندما رفعوا شعار "الشعب يريد إسقاط وول ستريت"، وكذلك رأينا انتفاضة فرنسا فيما سمي بثورة "السترات الصفراء" مطالبة بالتغيير والإصلاح، بعدما تحولت المجتمعات الغربية إلى مجتمعات متوحشة بربرية، يأكل فيها القويُ الضعيف، وتسود فيها شريعة فاسدة مفسدة أنهكت البشر والحجر...

ومع مرور عقد من الزمن على ثورات الأمة فيما سمي "بالربيع العربي" نشهد في هذه الأيام انتفاضة عارمة في مدن وولايات متعددة في رأس الكفر أمريكا، رفعت شعار "لا أستطيع التنفس" وطالبت بالعدالة والتغيير، هذه المظاهرات التي اندلعت على إثر مقتل رجل أمريكي أسود تحت ركبة رجل شرطة أبيض، رغم مناشدات الناس الذين حوله.

هذا المشهد كشف زيف الشعارات التي تشدق بها أتباع هذه الحضارة الظالمة ودعاتها، بل وأسقطها في عقر دارها، أسقطها في نفوس الناس، وأدرك الناس بطلانها وزيفها فثاروا يريدون التغيير وينشدون العدالة والكرامة.

ولكننا رأينا كيف تصرفت الحكومة الأمريكية، حيث نشرت المدرعات والمصفحات وقوات الجيش في الشوارع وحول البيت الأبيض، مرسلة برسالة فحواها أن ديدن الطغاة واحد لا يختلف، وأن من يتحكم برأس الكفر هو كبيرهم الذي علمهم كيف تقمع الشعوب.

والسؤال الذي يبرز جليا هنا هو: ما البديل الحضاري للرأسمالية المتوحشة التي ظهر زيف شعاراتها البراقة حتى بين شعوبها؟ ما هو البديل الذي ينقذ البشرية من براثن الرأسمالية ويحقق للبشرية العدالة التي تنشدها والعيش الكريم بعيداً عن كل أنواع التمييز الذي أرهقها؟

إن الأمة الإسلامية هي وحدها التي تملك هذا البديل وتملك أسباب نجاحه. فهي تملك المشروع الحضاري الرباني الذي يحل العقدة الكبرى عند الإنسان حلا صحيحا وينظم علاقاته جميعها، بنظام تطبقه دولة ليكون مجسدا في واقع الحياة، وهذا ما يعمل له حزب التحرير، لينقذ أمته والبشرية جمعاء من شرور الرأسمالية.

إن مشروع الخلافة ليس مشروعاً نظرياً، يقبع في بطون الكتب، بل هو امتداد للدولة التي أسسها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة منذ أربعة عشر قرناً، والتي حكمت العالم لقرون عديدة وكانت لها كلمة الفصل في العلاقات الدولية لقرون عدة كذلك.

والآن ومع انكشاف زيف النظام الرأسمالي الذي يتحكم بالعالم ويتشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وسقوطه في عقر داره في نفوس أبنائه، وجب على المسلمين جميعاً أن يلتفوا حول مشروع نهضتهم، ويتوحدوا على العمل لتطبيقه، ويأخذوا على يد كل من يحاول أن يحرفهم عنه.

وعليهم أن يحذروا الحل السياسي الذي تريد رأس الكفر أمريكا فرضه للقضاء على ثورة الشام فهو سيضغط على أعناقنا ليقطع أنفاسنا ويقضي علينا، كما حصل للمتظاهر الأسود، وهو سم قاتل يتخفى ببراقع الإنسانية، لذلك علينا أن نرفضه ونعمل جاهدين لإسقاطه وإسقاط كل من يدعو له.

ولنتذكر جميعاً أن خلاصنا وفوزنا ونجاتنا في العمل من أجل تطبيق المشروع الحضاري الذي ارتضاه لنا ربنا سبحانه وطبقه رسولنا صلى الله عليه وسلم فهو الذي ينقذنا وينقذ البشرية.

ولنثق بوعد الله سبحانه وبشرى رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه آن أوان دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وأن "يوم بعاث" قد هيأ الظروف لإقامتها وأن يوم الفرقان لا بد آت، فعليكم مسؤولية إقامتها لتنالوا شرف ذلك، وليكن على أيديكم خلاص البشرية جمعاء من ذلك الغول المتوحش الذي بدأ نجمه بالأفول.

يقول الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ] [سورة الأنفال: 24]

تغريب المرأة عن دينها مؤامرة مرفوضة

د. ريم جعفر

نحن اليوم عندما نشاهد الإعلام نجده بعيداً كل البعد عن أحكام وقيم الإسلام خاصة فيما يتعلق بالمرأة. ولنأخذ من حال السودان فيما بعد "الثورة" مثلا حيث إن الحكومة الانتقالية هي حكومة علمانية سافرة شنت حربا شرسة على الإسلام منذ توليها الحكم بشقيها المدني والعسكري ليتحول الإعلام إلى أداة تؤدي دور البوق للنظام الفاسد وما يروج له من اتفاقيات علمانية فاسدة مفسدة وركز على ذلك في الشهر الفضيل؛ فمثلا مسلسل "دار المطلقات" والذي كان يبث يومياً على قناتي الخرطوم والنيل الأزرق الفضائيتين وطوال أيام شهر رمضان المبارك المنصرم ليروج لفكرة أن المرأة المسلمة كائن مظلوم، ظلمها الرجل مما أدى إلى الطلاق وهدم البيوت، وفيه ما فيه من سموم تقليداً للحياة الغربية التافهة، في قالب كوميدي تافه بغيض، تظهر فيه النساء كاسيات عاريات متبرجات تبرجاً لا يشبه المرأة المسلمة، ولا حتى عادات وتقاليد شعب السودان، ليتوافق الإعلام الهابط مع أعمال الجمعيات النسوية وجمعيات حقوق المرأة الخبيثة للترويج ولقبول اتفاقية "سيداو"، هذه الاتفاقية التي تطالب بمساواة المرأة بالرجل دون أي تمييز، وفي حقيقتها قد عمدت إلى تدمير الأسرة والأمة الإسلامية بأكملها. وقد استخدمت المرأة المسلمة للترويج لهذه الثقافة الغربية في بلاد الإسلام، حيث خرجت في السودان أصوات تدعي أنها "رمز للثورة" في العلن بينما تضرب مفهوم مؤسسة الزواج الشرعي وتعمل على تشويه الأحكام الشرعية بشكل مبطن، مثال ذلك الناشطة وئام شوقي والتي قالت إنها لا تريد الزواج من رجل أو امرأة!! والمعنى أنها ترفض الزواج بمفهومه المعروف بل وتفتح الباب لشرعنة الشذوذ، كما أن لديها تصريحات كثيرة مخالفة للشرع لكن يعتبرها الإعلام مرجعاً ونموذجاً "للمرأة الحرة" وقدوة "للثائرات"!! بئست هذه القدوة التي تدعو للانحلال.

إن أهم ما يتميز به العلمانيون الذين يحاربون الإسلام ويحاربون المرأة المسلمة هو الانحطاط الفكري والانحدار الأخلاقي والسطحية والتفاهة التي تظهر في تصريحاتهم وفي مواقفهم وفي برامجهم، فعقولهم الجاهلة بمفاهيم الإسلام والمتشبعة بقذارات الفكر الغربي قاصرة عن فهم عمق المعاني والمقاصد الشرعية في الزواج الشرعي؛ الاحترام والمودة والرحمة وحفظ الحقوق؛ وارتباطه بمنظومة كاملة منها النظام الاجتماعي في الإسلام، فالزواج فعل من أفعال الإنسان التي يجب أن تنضبط بالأحكام الشرعية ولا بد من حسن اختيار كلا الطرفين، فالرجل يجب أن يختار المرأة صاحبة الدين، والمرأة يجب أن تختار الرجل المتدين؛ لأن الزواج ليس فعلاً فردياً يخص الفرد وحده، ولكنه علاقة اجتماعية دائمية بين الرجل والمرأة، وهذه العلاقة تحتاج لنظام ينظمها وينظم ما ينشأ عنها من مشاكل... ولكن إذا نظرنا للواقع في ظل هذا النظام الرأسمالي الذي يحكم العالم، ومنه السودان اليوم، نجد أن المرأة تعاني كغيرها من النساء العوز والفقر والمرض ولا تجد من يرعى شؤونها وشؤون الرجل، لتكتمل مؤامرة النظام الحاكم عليهم بهجوم الإعلام والحركات النسوية لتسلخ المرأة عن دينها، ولتقتلع ما تبقى لها من حماية وحفظ لحقوقها الشرعية، فالإعلام لا يناقش مسؤولية الدولة في الإنفاق عليها أو توفير لقمة عيش كريمة لها ولزوجها بل يجردها من حقها في النفقة كلياً بحجة استقلاليتها وخروجها للعمل مساواة بالرجل!

إن هذا النظام الرأسمالي الذي فشل في رعاية شؤون المرأة وحصر دورها في التنافس مع الرجل وحرضها على خلع يدها من عائلتها، ليس إلا مخطط خبيث ومفضوح لتغريب المرأة المسلمة عن دينها، فلا نستغرب ذلك من حكومات أظهرت عداءها للإسلام والمسلمين بإغلاق المساجد وبتصويب سهامها نحو المرأة المسلمة، ولكن هيهات؛ فالمرأة المسلمة تقف للأعداء بالمرصاد وتعمل للتغيير، فقد آن الأوان لقيام دولة العز والشرف، دولة الخلافة الراشدة والتي ستحرر المرأة من قيود التبعية للغرب وستعتقها من العبودية للأنظمة الطاغوتية وإعلامها القذر المفضوح، فبإقامة الخلافة الراشدة ستكرم المرأة بتطبيق نظام الإسلام كاملاً وحينها ستستقيم كل أمور الحياة وستتضح الأدوار، وبها ستضيع كل أموالهم التي أنفقوها على تغريب المرأة وستحبط كل محاولاتهم لجعلها كائناً ممسوخاً لا دور له في الحياة.

الغرب يأكل أصنامه فهل يتعظ المسلمون؟

أم عاصم الطويل - الأرض المباركة -(فلسطين)

الخبر:

نشر موقع القدس العربي بتاريخ 13 جوان 2020 خبراً بعنوان: "سليمان القانوني: من هو السلطان العثماني الذي أزالت مدينة الرياض اسمه من أحد شوارعها؟" بي بي سي عربي.

التعليق:

لم يذكر الموقع السبب الذي جعل المسؤولين في نظام آل سعود يقدمون على هذا الفعل، لكن لا يحتاج معرفة السبب إلى كثير تفكير. فلم يعد يخفى على أحد مدى حقد نظام آل سعود وكل حكام المسلمين على دولة الخلافة العثمانية، واستماتتهم في طمس التاريخ الإسلامي المشرق وعصره الذهبي، فمن لا يعرف السلطان المجاهد سليمان القانوني؟ فقد عمل الغرب الكافر المستعمر منذ أن هُدمت دولة الخلافة على نشر فكر وثقافة الكفر التي تتناقض مع فكر وثقافة الإسلام. وبالتالي عملوا على مر العقود على تلويث عقول أبناء الأمة بأفكار ومفاهيم الرأسمالية والعلمانية التي تفصل الدين عن الحياة عامة وعن السياسة ونظام الحكم في الإسلام خاصة. ونجح الغرب الكافر في أن لا ينظر كثير من المسلمين إلى قادتهم العسكريين على أنهم أبطال ونماذج يحتذى بها، وأصبحت حروبهم الاستعمارية التي خاضوها ضد الخلافة تدرس في المناهج التعليمية، ورسخوا في أذهان وعقول أبناء الأمة أن البلاد العربية كانت مُحتلة من الدولة العثمانية!

والغريب أن ما قامت به مدينة الرياض من إزالة لاسم الخليفة العثماني سليمان القانوني جاء بالتزامن مع الاحتجاجات المندلعة في أمريكا بسبب مقتل جورج فلويد على يد بعض رجال الشرطة الأمريكية، فقد قام المحتجون وفي أكثر من ولاية أمريكية بتحطيم تمثال كريستوفر كولمبوس إضافة إلى تماثيل أخرى لجنرالات مثل تشيرتشل قاتلوا في الحرب الأهلية لبقاء السود كعبيد.

"حطم محتجون في الولايات المتحدة تمثال المكتشف والرحالة كريستوفر كولومبوس إضافة إلى تماثيل رموز الكونفدرالية وسط تزايد الضغوط على السلطات لإزالة تماثيل مرتبطة بحقبة العبودية والاستعمار". (بي بي سي العربية)

ففي الوقت الذي تسقط فيه تماثيل العلمانية يتبين أن الحكومات فاشلة سواء في الغرب أو في بلاد المسلمين. وهذا يدل على أن نهاية المبدأ الرأسمالي باتت وشيكة، وأن هناك تغييرا قادما وأن والحكومات في بلاد المسلمين قلقة من هذا التغيير. ولعله لن يحدث تغيير يُذكر في أمريكا، لكن الأكيد أنها فرصة للعمل للتغيير في بلاد المسلمين التي وصلت لدرجة كبيرة من الذل والهوان. فهل يتعظ المسلمون المبهورون بالغرب الكافر الذي لفظ مبدأه وأفكاره؟ فالتغيير القادم يجب أن يكون على نهج الخليفة سليمان القانوني وخلافته التي استمرت ثمانية وأربعين عاماً، واتسعت دولة الخلافة في عصره على كثير من دول العالم في القارات الثلاث بسبب الفتوحات الإسلامية لجيوش دولة الخلافة.. فالإسلام هو الحل والخلافة الراشدة بعدلها وأمنها وأمانها هي الحل للعالم أجمع.

عملية الضمّ.. والتضليل الإعلامي والسياسي

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

إن من المسلّمات القانونية أن الإحتلال لا يغير الصفة القانونية للبلاد المحتلة، ولا يعطي الشرعية لدولة الاحتلال.

لقد قام يهود باحتلال ٪72 من غرب الأردن عام 1948م، وإعلان دولتهم عليها وهي جزء من المملكة الأردنية.

ثم تم احتلال ما تبقى من الضفة الغربية أيضا وهي جزء من الأردن، بحسب القانون الدولي والدستور الأردني الذي ينص على أن المملكة الأردنية بضفتيها.

- وهذا يعني أن الضفة الغربية لا تزال جزء من المملكة الأردنية بحسب الدستور الأردني والقانون الدولي.

إن فك الغرتباط بين الضفة الغربية والشرقية غير دستوري، ولا يزال.

- إن عملية فك الارتباط لم تغيّر الوضع القانوني والدستوري للضفة الغربية.

إن إعلان كيان يهود عن عزمه على ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية، هو ضم لأراضٍ من دولة أخرى.

- من هي هذه الدولة؟؟

السلطة الفلسطينية ليست دول.

-والدولة الفلسطينية لا وجود لها قانونياً.

ولا تزال الضفة على وضعها القانوني السابق باعتبارها أراضٍ أردنية محتلة.

إن السلطة الفلسطينية ليست دولة وليس لها الصفة القانونية للمطالبة بفلسطين، وإنما وجدت كجزء من مسرحية لتسليم فلسطين، ولإعطاء الاتفاقيات شرعية كاذبة باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني.

وهل يملك أي شعب أن يتنازل عن أرضه لدولة محتلة؟

إن الذي يملك توقيع الاتفاقات الدولية هي الدولة، ودولة فلسطين لا وجود لها قانونياً.

- وهذا يعني أنه لا وجود لأراضي تابعة لدولة غير موجودة، ولا معنى للمفاوضات من قبل السلطة.

- إذن لا تزال الضفة على مسماها السابق، أي أنها أراضي أردنية محتلة.

إن ما يجري من رفض الضمّ عبارة عن تصريحات إعلامية، ومسرحية هزلية، وتسمية للأشياء بغير مسمياتها، وكل ذلك تضليل إعلامي وتواطؤ سياسي للتنازل عن فلسطين ومقدساتها.

- إن الدولة الفلسطينية غير موجودة، ومن لا وجود له لا أهلية له في كل شيء.

- إن السلطة الفلسطينية ليست دولة وهي اسم بغير معنى، وفاقدة الأهلية في كل شيء.

- وإن الدول العربية فاقدة لقرارها، وهي ترفض الضم إعلامياً وتنفذه عمليا.

- وإن الواقع المؤلم أن تجري المراهنة على الدول التي صنعت كيان يهود وأمدته بكل أسباب الحياة ولا زالت.

- إن رفض أمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية للضمّ ليس إنصافا للمسلمين وإنما لما يتضمن الضمّ من أمور تعارض مصالح هذه الدول.

أما آن للمسلمين أن يعلموا أن تحرير فلسطين وقهر عدوهم وتقليم أظافره لا يكون إلا بالجيوش، وتحت راية الإسلام لإعادة فلسطين وتحكيم شرع رب العالمين؟!

نقض الفكر الغربي وبيان فساده ومخالفته لبديهيات العقل وقواعد التفكير

محمود رضا

(الجزء العاشر)

نقض الفكر الغربي وبيان فساده ومخالفته لبديهيات العقل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

الآثار المدمرة للفكر الغربي على المجتمع (2):

تحدثنا في الجزء الفارط عن بعض مظاهر التدمير الخلقي والإنساني الناتج عن الفكر الغربي المنفصل عن الوحي الرباني والمغرق في وحل الشهوانية وعبودية الجسد، والمغتر با ّ ازاته المادية والعلمية.

وفي هذه الجزء نكمل الحديث عن مظاهر التدمير.

الانتحار:

قبل الحديث عن ظاهرة الانتحار في الغرب لا بد من بيان أن لجوء الإنسان إلى الانتحار يحكمه مفاهيم معينة عنده وعن تصوير الحياة بأنها ليس لها معنى، ودخول اليأس والجزع والخوف إلى القلب والرغبة في الهروب من الواقع. وتظهر هذه الظاهرة في البشر منزوعي الاعتقاد الصحيح بوجود خالق يستقوى به ويلجأ إليه، ولما كان الفكر الغربي الرأسمالي قد فصل الخالق عن المخلوق، وجعل للمخلوق أن يتصرف ويفعل ما يريد، ووجهه إلى معنى المتعة والشهوانية وإشباع الرغبات، وجعل الدنيا هي غاية الغايات، فإنه عندما يصاب الإنسان المريض بتلك المفاهيم التي تبثها عقيدة فصل الدين عن الحياة بمصيبة أو مرض أو خسارة أو صدمة أو ظلم أو خيانة من الزوج فإنه يلجأ للانتحار للخروج من الدنيا والتخلص من مشاكله فيها.

وكذلك فإن كثيرا من الناس يظلون مشغولين في عيشهم وعملهم يكدون ويتعبون، وتبقون منشغلين عن التفكير في معنى الحياة، فإذا وصلو سريعا إلى الغنى والمال والشهرة، لجؤو إلى المخدرات والخمر هروبا من التفكير في واقعهم الذي أصبح بالنسبة إليهم ليس له غاية، ثم يلجئون إلى الانتحار، على الرغم من توفر كل سبل الحياة الكريمة، وكل ما يشتهونه من دنياهم. ولهذا تجد ظاهرة الانتحار موجودة بين الأغنياء ومشاهير الرياضة والفن والمال والإعلام.

وقد كتب أحد الشباب الألمان عمره في نهاية العشرين قبل انتحاره في رسالة وداع، وقد حصل له الغنى والمال بوراثته مال والده صاحب إحدى الشركات الكبيرة: «لقد حصلت على كل ما أريده ولم يبقى عندي ما أسعى له، لهذا قررت مغادرة هذه الحياة دون رجوع».

فلا توجد إمكانية بتاتا لإشباع غريزة التدين بشكل يحقق الطمأنينة إلا بالإيمان بالله إيمانا صادرا من العقل وموافقا للفطرة، لا يمكن أن تحل وسائل الإشباع للغرائز الأخرى مكان وسيلة إشباع غريزة التدين. كذلك لا يوجد هذا الإشباع إلا في الإسلام، وهو ما يفسر أيضا ظاهرة دخول كثير من الشباب والمشاهير في الغرب للإسلام.

وتقدر عدد حالات الانتحار المنتهية بالموت في ألمانيا سنويا بعشرة آلاف حالة، يقابلها على الأقل عشرة أضعاف هذا العدد هي محاولات للانتحار لم تنتهي بالموت.

والقانون في ألمانيا يمنع وسائل الإعلام نقل تفاصيل حوادث الانتحار وأين تمت، لئلا يلجأ الكثير ممن يريد الانتحار، أو عنده تفكير في الانتحار إلى تقليد هذه الحالات. ويجعل القانون نشر تفاصيل أي عملية انتحار تحت المسائلة القانونية.

الآدمان على العقاقير الطبية وأدوية الأمراض النفسية

هذه الظاهرة مرتبطة بالأزمة النفسية التي يعاني منها الإنسان في الغرب نتيجة ما يواجهه في حياته من مشاكل ومصائب، ونتيجة انعدام الجهة التي يلجأ إليها مؤمنا بها متمسكا بها إن حلت به مصيبة أو أصابه مرض خطير، بعد أن نزعت الرأسمالية منه قضية الإيمان وجعلت الخالق خارج معادلة الحياة، فأصبح الإنسان الضعيف والناقص والمحتاج أسير الحياة وقضاياها دون معين ودون إيمان ينهض به ويرفعه ويقويه.

يعاني في ألمانيا ما يتراوح بين مليون وأربعمائة ألف إلى مليون وتسعمائة ألف إنسان من تناول الأدوية المهدئة والمساعدة على النوم وأدوية الأمراض النفسية بحسب إحصائيات رسمية صادرة سنة 2017. وتزدهر صناعة الأدوية للأمراض النفسية وتنتشر عيادات ومستشفيات متخصصة في علاج الأمراض النفسية.

العزوف عن فكرة الزواج

هناك عزوف عن الزواج في المجتمعات الرأسمالية لأسباب متعددة، ومنها عدم الرغبة في تحمل المسؤولية، وعدم الرغبة في بناء أسرة، ونتيجة لتوفر المتعة الجسدية دون أي ارتباط قانوني مع سهولة التحول إلى شريك حياة آخر في أي وقت، وكذلك لأسباب ضريبية منها التخوف من أن الزواج إن انتهى بالطلاق فمعناه أن الطليق له حق في الحصول على نصف ما يمكله شريكه.

وفي بلد مثل ألمانيا يبلغ عدد سكانه ثلاثا وثمانين مليونا لا تتجاوز حالات عقود الزواج السنوية لكل سنة نصف مليون عقد زواج جديد. وفي سنة 2018 بلغت 449 ألف عقد جديد يقابلها 148 ألف حالة طلاق مسجلة رسميا. مع القول بأن هناك عشرات الآلاف من حالات الانفصال بين الأزواج دون طلاق، وذلك للبقاء في دائرة الاستفادة من الدرجة الضريبية المخصصة للمتزوجين.

العزوف عن الانجاب واستبداله باقتناء الكلاب والحيوانات البيتية:

كما ذكرنا في النقطة السابقة فهناك عزوف عن الزواج، هروبا من المسؤولية ورغبة في الحصول على المتعة الجسدية دون ارتباط قانوني، وارتبط هذا العزوف عن الزواج بالعزوف عن الإ ّ باب، بالرغم من وجود مخصصات مالية لكل طفل يولد حتى يصل إلى الجامعة أو يتعلم وظيفة.

ومعدل الإنجاب في أوروبا لكل إمرأة في سن الإنجاب هو 1,59 طفل لكل إمرأة، أي اقل من طفلين، وفي بعض البلدان مثل ايطاليا واسبانيا يبلغ عدد الوفيات أكثر من عدد المواليد فأدى ذلك إلى تراجع عدد السكان سنويا وذلك منذ سنة 2014 في اسبانيا ومنذ 1994 في ايطاليا.

في المقابل هناك ميل شديد لاقتناء الحيوانات المنزلية في البيوت كبديل عن الإنجاب والأولاد، وكثير من الناس تعبر عن هذا التوجه بأن الكلاب تخلص لصاحبها وتلازمه بعكس الأبناء الذين يخرجون بعد سن الثماني عشرة سنة. ويقدر عدد الكلاب المنزلية في ألمانيا بتسعة ملايين.

العنف الأسري وضرب النساء للرجال والرجال للنساء

سجلت في ألمانيا سنة 2018 مائة وأربعين ألف حالة عنف أسري، منها تقريبا مائة وأربع عشرة ألف حالة كانت ضحيتها النساء، و342 حالة قتل و12 ألف حالة إصابة خطيرة نتيجة ممارسة العنف.

وهناك مظاهر كثيرة تحتاج إلى مقالات طويلة تشرحها نتجت عن معالجات وتشريعات المبدأ الرأسمالي والفكر الغربي منها على سبيل المثال لا الحصر:

انتشار البغاء القانوني وغير القانوني.

انتشار دور العجزة والتخلص من كبار السن.

ظاهرة تفكك الأسرة.

ظاهرة عيش الفرد وحيدا والميل للعزلة في السكن.. على الرغم من انفتاح العلاقات الجنسية بشكل غير طبيعي، والتواعد على حفلات نهاية الأسبوع.

ظاهرة العنصرية والحقد على اللون والدين الآخر.

الإدمان على القمار والعاب الحظ.

وبالحديث عن مظاهر التدمير الخلقي والإنساني الناتج من الفكر الغربي نكون قد ختمنا سلسلة نقض الفكر الغربي.

وهذه السلسلة رسالة إلى العقلاء والمفكرين للنظر جديا في خطورة تصدير هذا الفكر إلى بلاد المسلمين، وما يتركه هذا الفكر من مظاهر تدمير وتخريب وإفساد.

سائلين المولى عز وجل أن يمن علينا بحكم الإسلام وخلافة على منهاج النبوة تحمينا وتحمي مجتمعاتنا من هذه الفكر المتردي ومن نتائجه الكارثية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info